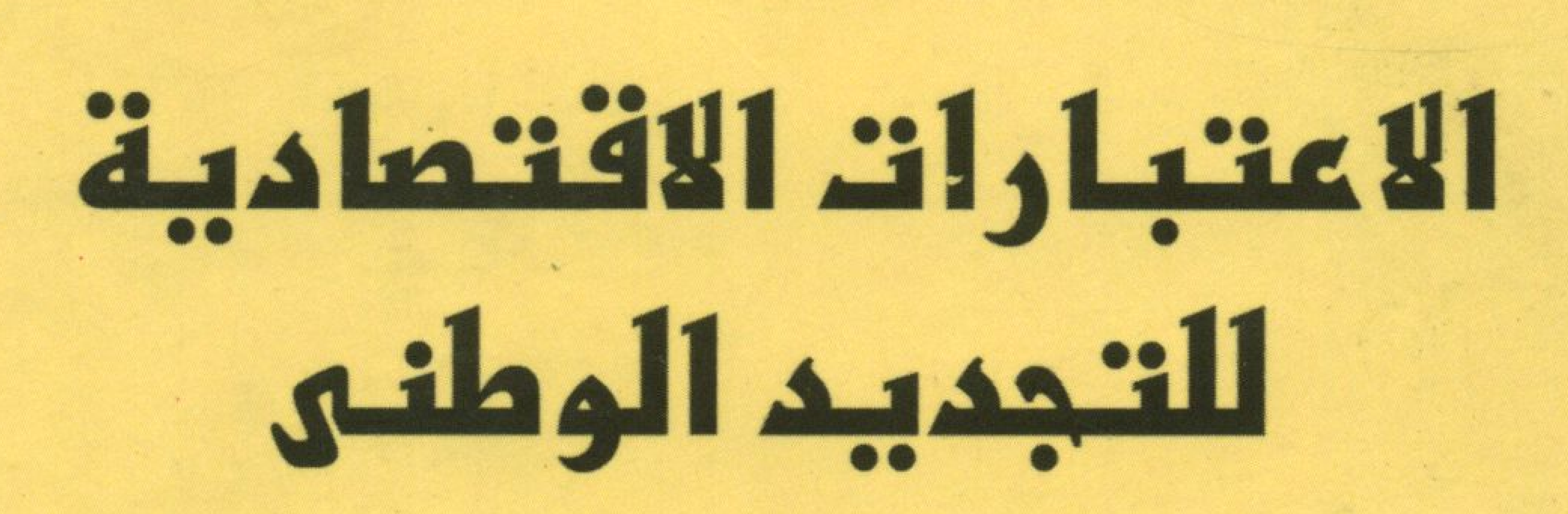
مركز البحوث العربية والإفريقية



# الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى

مركز البحوث العربية والإفريقية

# الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى

جومو كوامى صندارام

ترجمة: إسماعيل زقزوق

اســــم الكتاب: الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى

ترجمة: إسماعيل زقزوق

إعـــداد فني: ناهد عفيفي

مـركـز البحـوث العـربية والإفريقية- ٥ شارع حسن برادة متفرع من شارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة.

القاهرة - ت/ف: ٣٥٧١٤٧٨٥-٣٧٧٤٤٦٤٤

البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org

الموقع على الإنترنت: www.aarcegypt.org

الناشـــر:

الطبعة الأولى: ٢٠٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٧٣٤٢

الترقيم الدولي:

# المحتـويـات



لقــد تلاقت كل من فكرة الجامعة الأفريقية لما بعد الحرب، بمعاداها الكولونيالــية، مــع مــبادرة نهرو للعلاقات الآسيوية ١٩٤٧، فى حركة التضامن الأفرو آسيوية، مع روح مؤتمر باندونج التاريخى ١٩٥٥، لتصبح أساساً لمعاداة الكولونيالية، ولعدم الانحياز، وجهود العالمثالثية، ومجموعة الــ ٧٧، لتأســيس نظــام اقتــصادى عالمى جديد، ونظائر متنوعة من أمثاله (كالمعلــومات والاتــصالات من خلال لجنة Mac Bride). إن الاكتمال الفعلــى لأجــندة التحــرر من الكولونيالية فى الستينيات، قد سهل بعض المكاسب الحقيقية، على تلك الجبهات الأخرى فى السبعينيات.

إلا أنــه بعد أن ألقيت تبعة التباطؤ الاقتصادى، والتضخم المرتفع فى الــسبعينيات، علــى كاهل الأوبك OPEC، وأولئك الذين سعوا لمحاكاة الكارتــل المــصدر للبتــرول، كان هجوم الإمبراطورية المضاد قد تمثل فى الانكماش الذى قاده Volcker، وأزمة الديون فى أوائل الثمانينيات، لتقدم تمهيداً لما تلاها من خضوع الجنوب للنيوليبرالية الاقتصادية، فى الأغلب، من خلال البرامج الخادعة للتثبيت التى فرضها صندوق النقد الدولى، وللتكيف الهيكلى التى فرضها البنك الدولى على مدى الربع قرن منذ ذلك التاريخ. إن انتهاء الحقبة الذهبية لما بعد الحرب، قد ساهم فى وفاة الكينزية التى حملت مسئولية "التضخم الركودى" غير المسبوق فى السبعينيات. لقد واكب ذلك مــا عــرف بــ "الثورة المضادة" فى علم اقتصاد التنمية، تلك التى رفضت الــتدخل الحكومى الذى ألهمته الكينزية، والمشروعات الاقتصادية الوطنية

لحـــساب الإيمان المجدد بالتفوق الحميد لاتساق السوق مع مصالح الأعمال الخاصة.

وعلاوة على ذلك فإن العقد ونصف العقد الأخير قد شهد القليل من اســتعادة التحسن بما يمكن إرجاعه إلى صدمة المعالجة النيوليبرالية تلك، بما شجع أفكار التدخلية "الوطنية" التى صاحبت "معجزة شرق آسيا". إن هذه المحاضرة ستعيد الاعتبار للبديل الوطنى، ولدروس الشرق المتنوعة، بما فيها دروس جــنوب شــرق آســيا، والتحول الاقتصادى، وكذلك التحديات الجديدة التى فرضها تأسيس منظمة التجارة العالمية.

## البديل الوطنى

تــتفاوت الاتجاهات إزاء الوطنية كثيراً. ففى ظل الرأسماليات الأكثر نمواً، أو الأكثر تقدماً، ترتبط الوطنية عادة بالشوفينية، والرجعية، والغلو فى الوطنــية، والعنصرية بل وبالفاشية، لأسباب تاريخية واضحة. ولقد حاول بعــض الخــارجين علــى تلــك الــرؤية المهيمنة مثل (هوبسباوم e.g. Hobsbawm)، حاولــوا إدخــال الإمكانات التقدمية، وإمكانيات حب الوطن، مجادلين بأن اليسار– على نحو خاطىء– قد سلم هذا المجال لليمين.

ومع ذلك، كان الافتراض العام فى العالم الثالث، أن الوطنية كانت– بــذاتها ولــذاتها– تقدمية بالأساس، رغم بعض الاستثناءات التى قد تكون أرغمت على الإذعان. لقد اعتبرت الوطنية شرعية فى المقام الأول، ومثلت

فى الحقيقة الاستجابة التقدمية الضرورية إزاء الإمبريالية، سواء اتخذت شكل حكم كولونيالى أم لا.

كانـــت الاســـتجابة السياسية الملائمة، قد تشكلت وفقاً لأجندة من مـــرحلتين للتحول الاجتماعي، وعادة ما تم تحديدها فى المرحلة الأولى وفقاً لتأسيس استقلال وطنى حقيقى ومقرطة سياسية واقتصادياً، كان التصور- وفق ذلك- فى اقتصاد مختلط مخطط، وعادة ما اشتمل على إصلاح زراعى، وقطاع عام متنام، تعويضاً عن ضعف الرأسمال الخاص المحلى، وبعض تخطيط الدولـــة مع حماية للمشروعات المملوكة محلياً والتى تنتج للاقتصاد الوطنى. وبعـــد، يبدو كثيرون فى الجنوب الآن رافضين لمثل هذا البديل التقدمى أو الوطنى الراديكالى لأسباب متنوعة، وفى الغالب حتى قبل أن يدرسوها بجدية، لكنهم يدينونها باعتبار أنها قد فشلت أو أنه قد عفا عليها الزمن. إن هذا لا يرجع لأحكام أيديولوجية مسبقة- مختلفة فى أنواعها- فحسب، وإنما أيضاً للفـــشل الواضـــح، ولمساوىء المشروعات الوطنية المبكرة. كما تثار الآن أيـــضاً، ادعاءات بأن النمو الاقتصادى السريع فى أماكن أخرى من العالم- فى شـــرق آســـيا مـــثلاً- قـــد تم إنجازه فى ظل نمو ليبرالى مفتوح وتقوده الصادرات.

لـــذا يبدو من المهم، إعادة التفكير فى "البديل الوطنى" لأجل الجنوب مـــع نهاية القرن العشرين، بعد عقود عديدة من إنجاز معظم أفريقيا وآسيا لاستقلالها عن الحكم الكولونيالى الأوربى.

إن كـــثيراً من الأمم الجديدة التى انبثقت من الكولونيالية بعد الحرب العالمية الثانية، قد تشكلت– فى المقام الأول– بواسطة الإمبريالية. وفى بعض ظروف ما بعد الكولونيالية، قد يستطيع المرء أن يجد أساساً شرعياً للحديث عن أمة تشكلت فى سياق التناقض مع الكولونيالية، لكن ذلك لم يكن الحال دائمـــاً، رغـــم الإبقاء– فعلياً– على الحدود الإقليمية وجوانب أخرى من الميراث الكولونيالى بشكل عام.

لقد ساهمت تيارات كثيرة أخرى فى حركات ما بعد الكولونيالية حتى شكلت البزوغ النهائى لعالم ما بعد الكولونيالية، مشتملة– بوضوح– على أيديولوجـــيات متناقضة، كالإسلامية الشاملة، والعربية الشاملة والأفريقية الشاملة، والليبرالية، والاشتراكية والشيوعية... الخ.

كما أن الحركات الوطنية فى أمريكا اللاتينية، والفلبين والصين والهند قـــد استلهمت أيضاً ما بعد الكولونيالية كخلفية لخصوصية "أممها"، كذلك فعلت منظمة العمل المستقلة الناشئة (Gellner 1983)، بإعلاء شأن القراءة والكتابة (Anderson 1983)، والتغريب والتحديث.

عندما نقترح بعض العناصر للتفكير فى تشكيل أجندة وطنية معاصرة، تكون ملائمة وسريعة الاستجابة للزمن الذى نعيشه، فإن على المرء أن يقدم تقييمًا نقديًا لأشكال الفشل الجلى للمشروعات الاقتصادية الوطنية المبكرة. ولعله سيكون أيضاً من قبيل اليوتوبيا وانعدام المسئولية، وغياب الديمقراطية، أن يتم الارتباط ببرنامج للتغيير، لا هو بالمعقول، ولا هو بالمقبول من جانب

أغلبية المواطنين وفى نهاية المطاف، فإن مثل هذا البرنامج- بالطبع- ينبغى أن ينشأ من خلال عملية تشاور شعبى ومناظره معلنة.

ومـــن هنا ينبغى أن ينظر لهذه المحاضرة باعتبارها إسهاماً متواضعاً فى هذا السياق، أكثر من اعتبارها بياناً حاسماً ونهائياً. وباعتبارها مشروعاً أولياً ومستقلاً، قد ينظر إليها باعتبارها مغرضة أو منشقة أو استفزازية، دون أن تجد أى اعتذار عنها. وبالأحرى، فإنه يؤمل أن تحفز ردود أفعال نقدية بناءة، مـــن أجل تفكير دقيق ومدروس فيما ينبغى فى النهاية أن يصبح بالضرورة مشروعاً جماعياً من خلال مناظرة حرة وأمينة.

## الطبقـــــة

يبدو أن الدول تتمتع بدرجات متفاوتة من استقلال عام- له أهميته- عـــن الطبقة المسيطرة، الأمر الذى يجعل الرؤية الأداتية البسيطة عن الدولة أمــراً مـــستحيلاً، إلا أن ذلك لا يعنى أن القوى المجتمعية، بما فيها مصالح الطبقة وأجزاء الطبقة، لم تؤثر على الدولة أو تقيدها.

ففى ظل غياب بوجوازية قوية، فإن كثيراً من دول ما بعد الكولونيالية تمـــت قـــيادتها بواسطة الكاليكيان Kaleckian "نظم وسيطة" تحت هيمنة البرجوازية الصغيرة والمهنيين ذوى الياقات البيضاء، وصغار رجال الأعمال، ويميل هؤلاء إلى أن يكونوا شعبيين، ووطنيين، ومعادين فى الغالب للرأسمال الخاص الأجنبى والكبير.

إن دور البرجوازية الصغيرة المتعلمة فى قيادة الجماهير بمعظم نضالات الاستقلال الوطنى، فى البرامج الوطنية الشعبية، قد ضمن لها علو الشأن فى نظم ما بعد الكولونيالية. كما أن الفرص التعليمية المحدودة فى ظل الاحتلال، قد ضمنت قبضة البرجوازية الصغيرة المتعلمة على جهاز الدولة بعد الاستقلال بسبب ندرة الأفراد "المؤهلين". البعض- بالتأكيد ليس الجميع- قد طمح إلى أن يصبح جزءاً من برجوازية جديدة مستغلاً الأدوات الدولتية، أو أن يستغل الدولة لمساندة بزوغ البرجوازية الناشئة.

وربما كانت العناصر القيادية بينهم قد تأثرت، بل وقد تكون ظلت مخلصة لأيديولوجيات الاشتراكية الديمقراطية والاقتصاد الوطنى، بينما ظل الكثيرون- لأسباب متنوعة- يحتقرون أو حتى يتشككون فى مجتمعات الأعمال لديهم، وفى الاستثمار الأجنبى.

ويمكن المجادلة بأن افتراض وجود ما يسمى بـ "برجوازية دولة" ينطوى على إشكالية، بسبب قلة الشواهد على وجود استراتيجيات مترابطة، لإعادة إنتاج الطبقة وللدفاع عن مصالحها.

وبدلاً من ذلك يمكن افتراض أن برجوازيات الدولة، تتسم بحراك كبير نظراً لأن ثرواتهم وسلطاتهم ليست ملكية شخصية، ولذا فإنها تكون موضوعاً لإعادة التوزيع بين الأجيال. لكن امتيازات الطبقة، المستمدة من السلطة أو النفوذ السياسى، يمكن- بالتأكيد- الاحتفاظ بها وتكبيرها من خلال وسائل عديدة أخرى، وعلى سبيل المثال بالاستيلاء على المنافع والمزايا المالية الأخرى، من خلال الوسائل الرسمية لتخصيص المورد.

إلا أنه بقدر ما لا يستطيع أعضاء برجوازية الدولة- بكل بساطة- أن يحتفظوا بامتيازاتهم عبر الأجيال، تكون مصلحتهم فى إعادة إنتاج أنفسهم كطبقة ضئيلة. إن هذا يختلف تماماً عن الاحتفاظ الشخصى بمزايا الطبقة طوال أمد البقاء فى السلطة، بما قد يعد ضمانه للجمود، وهكذا يضمن مدى طويل للاحتفاظ بالمزايا. ومن هنا فبينما يتم السعى للاحتفاظ بـ (احتجاز) ميزة شخصية- التى قد تكون أيضاً ضامنة لمدى أطول فى احتجاز تلك الميزة- فإن أعضاء برجوازية الدولة، قد يسعون أيضاً لتحويل الامتياز والميزة إلى ما بين أجيالهم، مثلاً من خلال منح دارسية وتعليم الأطفال وأعضاء آخرين فى العائلة للاستيلاء الشخصى على الموارد، لأجل التراكم الشخصى لـ "الرأسمال البشرى".

تميل البرجوازية الصغيرة الحاكمة لاستخدام الدولة والمشروع العام لتعزيز المصالح الخاصة بـ (طبقة)- ها، بما فيها تراكم الثروة الخاصة، هكذا تؤهل نفسها كدولتية- أكثر من كونها دولة- برجوازية (Jomo 1986). بهذه الرؤية- إذن- فإنه لا يوجد عداء حقيقى بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لنقل إنه مع انكماش مشروع القطاع العام، يمكن لتدخل مباشر أقل أن يكون مرغوباً من أجل تراكم يتم بواسطة برجوازية أهلية صغيرة مهيمنة سياسياً، أكثر مما ينظر إليه باعتباره معادياً لمصالحها.

إن هذا أكثر قابلية للحدوث، إذا كانت الدولة أيضاً ملتزمة بخلق ظروف ملائمة لتراكم الرأسمال الخاص.

ومـــن هنا فإن الخصخصة الحالية، والتى تشجعها مؤسسات متنوعة، متعددة الأطراف، قد توفر- فعلياً- كسباً غير متوقع، للتعجيل بالعمليات المطلـــوبة مـــن جانـــب البرجوازية الصغيرة، الراغبة فى تحويل نفسها إلى بـــرجوازية مكـــتملة الأجنحة، ولو بموارد ريعية. هكذا، وبينما قد تطابق بـــرجوازية الدولـــة بين مصالحها ومصير القطاع العام، وقد تكون لذلك، مهـــددة بالتغيرات التى تقوض سلطة الدولة والامتيازات، فإن البرجوازية الدولتية، أو البرجوازية الصغيرة، إذ تستغل الدولة التراكم الخاص للثروة فى نهايـــة المطـــاف، لقـــادرة تمامـــاً على استخدام تحولات السياسة، بما فيها الخصخصة، لتحقيق مزايا خاصة لحسابها.

وبيـــنما لا ننكـــر أن مـــشكلات تدخل الدولة، لا سيما فيما يخص التراكم بواسطة البرجوازية الصغيرة الطموحة الحاكمة، كانت جديرة جداً بالاعتبار، وقد تشجع التحول إلى تراكم خاص أكبر ويجب النظر للاعتماد المبكر على تدخل الدولة، فى سياق الحاجة إلى شرعية الدولة، وتعبئة الموارد للتعجـــيل بتراكم الرأسمال، وهو ما أنجز على أفضل وجه من خلال توسع القطاع العام.

إن وقاحة الاستيلاء الخاص على الأصول العامة وموارد الدولة يمكنه أن يفقد النظم الوسيطة شرعيتها وشعبيتها، وادعاءاتها الوطنية، فاضحاً إياها كدولـــة لصوصية، أو كدول مستفيدة من عناصر لصوصية. ومن هنا، فإن التنكـــر بآليات السوق، والخصخصة، وكذلك ما يتلوها من تغير وتحويل للأصـــول، تـــصبح وسائل مهمة لإضفاء الشرعية، والخداع وحماية تحويل

الثـــروة العامة إلى ثروة خاصة. وفى ظروف معينة قد يكون للتطور فى مثل هـــذه الآلـــيات، أن يقلل فعلياً نم بعض أنواع السعر وراء الريع والرشوة ونقص الكفاءة، لكنه لا يغير حقيقة الاستيلاء على الريع أو اقتناصه بواسطة المتسلطين سياسياً.

## الـــــدولـــــة

إن مـــضامين وجهـــات النظر بشأن طبيعة ودور الحكومة فى التنمية الاقتصادية، هي رؤى مختلفة للدولة. كان التقسيم القديم، بين هؤلاء الذين يعتبرون أن الدولة- فى المقام الأول- أداة لمصالح اجتماعية معينة، وأولئك الذين يؤكدون على أن الدولة مستقلة إلى حد كبير عن تلك المصالح. لقد كـــان لـــتلك المقتربات المختلفة نتائج متنوعة على المنطق المفترض لأفعال الدولـــة، مع انعكاسات على الدور والمحددات والطبيعة والنطاق والدرجة والمستفيدين من تدخل الدولة.

والآن، فإن كثيراً من الانتقاد يوجه لاستهداف النفع العام لا الربح- بمضامين رؤية- الدولة فى الكثير من تفكيرها الأسبق بشأن مساندة التخطيط والمـــشروع العـــام وأشكال أخرى من تدخل الدولة –أي تلك هى الدولة المسكونة بالغيرية، وبعيدى النظر من التكنوقراط المتنافسين الذين سيقومون علـــى تعبـــئة ونشر الموارد الاقتصادية النادرة، تماماً كما سيضعون المفاهيم ويـــنفذون السياسات لإنجاز نمو مستدام، وتحسينات فى الرفاهية العامة. إن إحـــدى المشكلات الحاسمة مع هذه الرؤية- بالطبع- هى افتراض استمرار

وجود نكران الذات، والغيرية، والموظفين العموميين المتكرسين والمستيرين الذين يقاومون فرص إفساد السلطات النابعة من تحكمهم فى تدخل الدولة، والقطاع العام، وتكون المشكلة الأخرى هى العجز عن الكفاءة والعدالة فى فهـــم وتنفيذ استراتيجيات وأساليب تدخل الدولة ونمو القطاع العام. إن الـــرؤية الحاقدة (السلب والنهب)- التى تم تبسيطها مؤخراً بواسطة نظرية الاختـــيار العـــام الـــشعبى، والاقتصاد السياسى الجديد، وبعض متنوعات المؤسساتية الجديدة تعتبر الدولة- جوهرياً- زمرة ("مافيا") من أفراد متكبين علـــى مصالحهم الخاصة، معنيين مبدئياً باستخراج الريع على صورة موارد اقتصادية.

ولإضـــفاء الـــشرعية على مثل هذه الموارد المستخرجة ("الغنيمة"، "السرقة بالإكراه")، تضطر الدولة إلى تلفيق أساطير معينة لإضفاء الشرعية علـــى مبرر وجودها وأفعالها. إن الرؤية الحاقدة المستقلة، تجادل حينئذ بأن آليات القوة المتراكمة مع استغلال الدول قواها لاستخراج موارد أكثر من الجمهـــور غـــير المـــنظم بينما تكافىء الأفراد وجماعات المصالح المنظمة- "الـــتحالفات التوزيعـــية" (Olson 1982)- المتحالفة مع القيادة التنفيذية بالدولـــة. ويـــتم تصميم حقوق الملكية والتفويضات حينئذ، لتعظيم سلطة وثروة الأقوياء من الأفراد وجماعات المصالح، ولمكافأة المخلصين على ولائهم ومساندتهم. وبالتعريف، فإن النظرة التى تصف الدولة وتدخلها باللصوصية، تنطوى تقريباً على قصر أجل استخراج الموارد، بانعكاساته الواضحة على صيانة وتوازن البيئة (أنظر مثلاً Jomo 1992).

وبشكل مباشر فإن السعر غير المنتج وراء الربح، يشمل تعقب فرص الربح دون زيادة القوى الإنتاجية فى الاقتصاد. إن معظم تحليلات الاقتصاد الجزئى لهذه الظاهرة، تسلط الضوء على دور الحكومة فى خلق تلك الفرص من خلال تنظيم النشاط الاقتصادى، ومع ذلك فلا يوجد سبب تحليلى يوضح لماذا لا يمكن مد تحليل السعى بشكل مباشر وراء الربح غير المنتج، إلى "التشوهات" الناجمة عن عدم التكافؤ فى الوصول إلى المعلومات، وتفاوت تكاليف التحول، أو حتى التشغيل والتنظيم البائس للأسواق، كما هو حال البورصة. إن هيمنة القطاع المالى (غير المنتج) فى النظم الاقتصادية الأنجلو أمريكية، وهيمنته بالتالى على التصنيع، تتناقض مع إخضاع التمويل للصناعة فى الاقتصادات المنظمة فى اليابان وألمانيا. وبالمثل، فإن المبرر ضئيل لافتراض أن إعادة التنظيم المالى فى أى مكان، سيضمن أن الأرصدة الاستثمارية ستنجذب للصناعة أو الزراعة، بأكثر مما تنجذب للتمويل، والتملك الحقيقى أو التشييد كما هو الحال فى الواقع.

لذا، فإن سلوك السعى وراء الربح، يكون أحد تفريعات المفهوم التحليلى الأوسع عن السعى مباشرة إلى الربح غير المنتج، مشتملاً كل أنماط الريع، وليس بالتحديد ما يمكن إرجاعه لتدخل الدولة.

من هنا، فإن تملك الدولة للاحتكارات الطبيعية، أو الموارد الطبيعية قد يكون استيلاء فعلياً عليها، بأكثر منه سلوك تشجيع السعى وراء الريع فى مثل تلك الحالات. ومع ذلك فإن معظم انتباه التحليلات الحديثة، قد تركز على أن الريع المنسوب لتدخل الدولة، مشتملاً على الموارد الاقتصادية، قد

أنفق لكسب مزايا ناشئة عن السياسة العامة، ومثالها التراخيص والتصاريح والتعريفات، وتخفيض أو إسقاط الائتمان، الخ...

لقد افترض كثير من المحللين أن المكاسب من الامتياز قد تكون كلياً معادلـــة لتكاليف المزايدة دون أدنى صافى كسب للاقتصاد لذا يفترض أن تميل الدول المتدخلة لتشجيع سعى وراء الريع يتسم بأنه يؤدى إلى الاتلاف أو الضياع.

هكـــذا فإن أفضل المقاولين والمديرين الموهوبين- والموارد الاقتصادية كـــذلك- الذين يكون لمركزهم صلاحية التعبئة والتوزيع، سيتحولون من الأنـــشطة الإنتاجـــية المباشرة، تعقباً للريع. وبعد أن يضمن الساعون وراء الريع مطالباتهم بالامتيازات الريعية، والمحتمل أنهم سيقاومون الجهود الرامية لتجريدهم من التنظيمات التى خلقتهم.

وتمـــيل وكالات الدولة لتعقب مصالحها الخاصة التوسعية النموذجية، ولـــو علـــى حساب الوكالات الأخرى للدولة، مع وجود مخططى الدولة الاقتصادية الذين يتوسطون بين بعضهم البعض، وكذلك بين جماعات مصالح أخرى متنوعة. وحيث يميلون للتنقل داخل ماكينة الدولة، وأن يتحركوا بين وكـــالات مختلفة، فإن مديرى الموارد العامة يميلون لتفضيل الاتفاق الحالى علـــى المـــستقبلى، "سخاء مقدماً" على برامج إنفاق يزداد ترنحها تدريجياً، ومفـــضلة المـــشروعات كثيفة لرأس المال على تلك كيفية العمل، وآفاق تخطيط قصير الأجل.

فى مجـــتمعات كـــثيرة، لم تـــوجد طبقات أو أجزاء طبقات ذات قوة اقتصادية وسياسية متماسكة بما يوفر مساندة كافية للدول من أجل مصالحها الخاصة. ومن هنا فقد تمتعت الدولة باستقلالية معتبرة. إن تركز السلطات وحـــرية التصرف فى أيدى السياسيين التنفيذيين على حساب البيروقراطية والتشريع والقضاء والملوك الدستوريين، قد عزز من هذه الاستقلالية عملياً، بما مكن التنفيذى من اتخاذ مبادرات جريئة، دون سعى للحصول على دعم أو موافقة مسبقة حتى من داخل الدولة، ناهيك عن المجتمع باتساعه.

إلا أن الدولة– أو التنفيذيين المستقلين بتخصيص أكثر– بذاتها، ليست ضامنة للتقدم الاقتصادى. ولعل علاقة القوة الرئيسية، قد تهيكلت بطريقة تخدم– بفاعلية– تقويض أداء المشروع العام، أكثر من كونها معززة له. إن أفراد مجلس إدارة المشروع العام، يكونون إما سياسيين أو معينين سياسياً، أو موظفين حكوميين على تنوعهم، رغم أنهم– عامة– محدودو الفهم والمعرفة بالمـــشروع. وما داموا يمثلون المالك (الحكومة) اسمياً، فليس لديهم اهتمام خـــاص بـــأن يربطوا أنفسهم بأداء المشروع أو ربحيته. وقد يكون كثيرون منهم راغبين فى إظهار قوتهم، بمحاولة ممارسة التحكم.

لـــذا يمكـــن لمديرى المشروع أن يعتبروا ممثلى الحكومة، متدخلين فى شئون الغير، أو ما هو أسوأ. كما تفهم الآراء التى يعبر عنها ممثلوا المالك– فى الغالب– باعتبارها انعكاساً لمصالح سياسية "خارجية"، لا صلة لها بأفضل ما هو فى صالح المشروع.

إن الدوجمائيين الاقتصاديين على طرفى نقيض الطيف السياسى، يميلون للمساواة بين ملكية الدولة والمشروع العام بالتالى، وبين الاشتراكية. إن هذه النظرة العقلية البسيطة، تنكر التنوع فى الأشكال المجتمعية والجماعية فى الملكية والتحكم فى الموارد الاقتصادية، بينما تفهم التشابه بين تدخل الدولة وتوسع المشروع العام باعتباره تراكماً خاصاً وسلطة خاصة. إن أى جهد جاد لتنمية المشاركة الديمقراطية، يجب أن ينصب على مسألة مقرطة الاقتصاد. ويحتاج تنوع أشكال الملكية والسيطرة أن يستقصى، لدفع الديمقراطية الاقتصادية نحو طراز ذو معنى، ليحل محل الإكراه، والمنظمة السلطوية والهرمية للشركة الحديثة، وللنظم الاستغلالية الأخرى كذلك. وسينجم عن المقرطة الاقتصادية آثار جهود إعادة توزيع تقدمية، دون الاعتماد على التحويلات الفوقية بواسطة الدولة.

ويمكن لمثل هذه المقرطة الاقتصادية أن تحدث داخل سياق اقتصاد مختلط، مشتمل على قطاع اشتراكى أو عام، وقطاع رأسمالى خاص، وكذلك التخطيط للمصالح الوطنية بما يتمم تنافسية قوى السوق، لذا يجب لعملية التخطيط- بالضرورة- أن تكون تعددية ولا مركزية، بأكثر مما تكون أحادية ومركزية. وعموماً ينبغى أن يكون تدخل الدولة "معززاً للسوق" بأكثر مما يكون "منكراً للسوق"، مدركاً قوة السوق الرئيسية. باعتباره مقتصداً فى المعلومات.

هكذا فإن المحفزات الأولية للاستثمارات الجديدة، ستأتى ابتداءً من توسيع السوق المحلى، وبشكل رئيسى من خلال إجراءات إعادة توزيع، غير

منقطعة الصلة مع زيادة الإنتاجية. وبوضوح فإن استراتيجية قابلة للتصدى بـــشأن توسيع السوق المحلى، يجب- بالضرورة- أن تتضمن معايير إعادة توزيع عادلة.

وتوضح دراسات قائمة أن الزيادات فى الدخل الحدى لكاسبى الدخل المنخفض، من الأرجح أكثر أنه سيتم إنفاقها، وليس ادخارها، مع رجحان أن الإنفاق الإضافى، سيصرف على سلع وخدمات منتجة محلياً.

هـــناك أيـــضاً شـــاهد يؤخذ فى الاعتبار، وهو أن المكاسب الهامة فى الإنتاجـــية، لم يستفد منها كاسبو الأجور- بالضرورة- فى الماضى، لا سيما إذا كانـــت الآليات المؤسسية لضمان إعادة التوزيع تلك ضعيفة أو لم تكن موجـــودة. وبالمـــثل فإن برنامجاً شاملاً للإصلاح الزراعى، الذى يزيد من الأرض، والائتمان، وموارد إنتاجية أخرى، سيؤدى كثيراً إلى تعزيز مخرجات ودخول الريف، ويوسع السوق المحلى بالتالى.

إن تنمـــية أكثر قرباً لاقتصاد وطنى متكامل، يمكنها أن تقلل الاعتماد الفائق على الواردات، وتضمن آثار مضاعف (كينزية) أكثر فاعلية. إلى هذه الغايـــة، فـــإن تنمية انتقائية بأولوية صناعات ثقيلة يمكنها أن تقطع شوطاً طويلاً، كتجربة اليابان، وكما توحى كوريا الجنوبية وتايوان. وتميل مثل هذه الاســـتثمارات لأن تكون ذات فترات تفريخ طويلة، لكن إذا ما خطط لها جـــيداً وتكاملت بشكل جيد، يمكنها أن تكون أحجار زاوية لاستراتيجية تصنيع وطنية.

والمقـــوم الحاســـم الآخـــر فى أى بـــرنامج تـــصنيع جاد هو عامل التكنولوجيا. إن الاتجاهات الحديثة فى تعزيز الشركة عابرة القومية المهيمنة على حقوق الملكية الفكرية، توصى بأن بعض الخيارات التى كانت ذات مرة متاحة للمصنعين السابقين، ستكون أقل إتاحة للأجيال التى تأتى فيما بعد من الـــبلدان الطامحـــة حديثاً فى التصنيع بالاستسلام لضغط هائل من الولايات المـــتحدة، تبدو الحكومات وقد أقالت نفسها من تسلق سلم متزايد العلو، أكثر مراوغة، وباهظ التكاليف، ألا وهو "نقل التكنولوجيا"، بدلاً من اتخاذ الطرق المختصرة المتاحة بواسطة "القرصنة" التكنولوجية، التى احتلت اليابان ريادتها بنجاح فى ماض ليس بعيداً جداً.

إن بعـــض الوطنيين الاقتصاديين من الطراز القديم، يدافعون عن رؤية للاعـــتماد الـــوطنى على الذات والاكتفاء الذاتى كأمر مرغوب فيه. بينما بعـــض الحكومات الوطنية قد فرضت عليها أوضاع اكتفاء ذاتى فعلى أو جزئى بواسطة حكومات أجنبية (عادة، الولايات المتحدة الأمريكية) وعداء لوطنيتها وطموحات أخرى، فإنه يكون من الخطأ معاملة مثل هذه الأوضاع المفروضة خارجياً كميزة مرغوبة بذاتها ولذاتها، كما يبدو أن بعض الوطنيين يفعلون. فى اقتصاد دولى يزداد تشرذمه، مع تخصص دولى متنام، فإن الجهود نحو اقتصاد وطنى أكثر تكاملاً، ومعتمد على الذات، لا تتعادل مع الرغبة فى الاكتفاء الذاتى. حتى أن مقترباً أكثر ديناميكاً، قد يعنى التخلى مسبقاً عن تفـــوق بعـــض القطاعـــات لصالح أخرى، لكن بالنسبة المنتجات السلعية

للأسواق الدولية، فالأرجح أنها ستظل أساساً لهيكل الإنتاج والتبادل فى المستقبل المرئى.

إن هناك شاهداً ضئيلاً على أن تغير الوضع القانونى للإدارات الحكومية، والكيانات التشريعية السابقة- كنتيجة للتحول لاتحادات وللخصخصة – قد أدى، بذاته، إلى تحسينات هامة فى أداء المشروع. فقد ظل مديرو المشروع الرئيسيين معينين من قبل السلطة التنفيذية بالدولة، حتى عندما تراجعت الأسهم المملوكة للحكومة إلى أقلية ضئيلة.

وبافتراض أنها تستجيب لحاملى الأسهم، أكثر مما تستجيب للسياسيين، فلا يبدو أنه كان لها أثر عميق على الإدارة، حتى هذه النقطة. ربما لأن إدارات المشروع الكبير، تكون- على نطاق واسع- معزولة عن صغار حاملى الأسهم، دون تأثير الحكومات.

وقد أثير جدال بأنه إذا كانت المشروعات العامة تدار على شاكلة الأصول الخاصة، بقيود صارمة على الميزانية وبإمكانية الخروج، فى أسواق تحكمها التنافسية، فلا توجد- إذن- أية ميزة اقتصادية لإبقاء تلك الأصول تحت سيطرة الدولة.

إلا أنه، ومع بقاء الأمور الأخرى على حالها، يجب التأكيد أيضاً على أنه لا يوجد أى عيب فى فعل ذلك. ومع ذلك، فإنه وبقدر ما تتأسس المشروعات العامة على أهداف إعادة توزيع، فإن التحدى الرئيسى هو ضمان أن هذا الالتزام التوزيعى لا يقوض- أو يصبح مبرراً للانتقاص من- كفاءة المشروع، وإدارة الاقتصاد الكلى.

إن نظمـــاً وطنية أفرو آسيوية كثيرة مما بعد الكولونيالية، والتحالفات الشعبية التى هيمنت كثيرًا فى أمريكا اللاتينية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، قــد طورت التصنيع مباشرة من خلال مشروعات الدولة. وعلى النقيض، فـإن بعــض النظم فى جنوب شرق آسيا قد اتخذت من حماية مشروعات إحــلال الــواردات تلــك، ومن دعمها، ما جعلها تنتج للتصدير، هكذا ارتفعــت الجــودة والكفــاءة لإنجاز تنافسية دولية. إن الكفاءة الإدارية للحكــومة، قــد احتلت موقعها فى التفسير باعتبارها المتغير الوحيد الأكثر أهمــية فى تحديــد تفــاوت الأداء الاقتصادى على مدى القرنين الأخيرين (Reynolds 1983). إن التحلــيلات بشأن شرق وجنوب شرق آسيا، فى الــبلدان الــتى دخلت تصنيع اقتصادها متأخرة، كاليابان وكوريا الجنوبية وتايــوان، أكــدت علــى أهمية "الحكم الذاتى المطمور"– الذى فيه يقوم السياسيون بالتوجيه، لكن الفنيين يقررون (Johnson 1982)، حيث يكون أعضاء الحكومة معزولين نسبياً عن الضغوط المجتمعية.

وبــرغم أن هــناك قلــيلا من التوافق بشأن دور الدولة فى التصنيع المتأخر، فإن قليلين هم الذين يشتبكون مع كون تحسين قدرات الدولة أمراً مــرغوباً، حتى لو أمكن تهذيب دورها. وبرغم بعض السخرية من الاهتمام الخــاص المــزعوم من قبل السياسيين والبيروقراطيين عموماً، لا يزال هناك تقدير لفاعلية وكفاءة والتزام البيروقراطيين. ولسوء الحظ فإن الهجوم على بيروقراطيــي الحكــومة منذ الثمانينيات، قد اتخذ بمثابة ضربية ثقيلة على القطاعات العامة عموماً، وغالباً ما تم إلقاء الرضع فى مياه حمام السباحة، مع

إفـــساد كبير لأخلاقيات الأفراد الحكوميين ذوى العلاقة. وغالباً ما تفاقم ذلك بازدياد دور وسلطة السياسيين والتنفيذيين، وكذلك مع الاحتفاء بقيم الـــشركات الخاصة، حيث تم–بالإهمال– تقويض الغيرية (الإيثار)، والروح المعنوية، والانضباط، والإحساس بالواجب فى الخدمة العامة.

إن تنـــسيق الحكومة– ومساندتها– لاستثمارات متزامنة، فى صناعات مختلفة، لكنها مترابطة، قد يكون حاسماً لتعزيز جهود التصنيع، طالما أن هذه الـــصناعات ستوفر مدخلات وأسواق لبعضها البعض. وبرغم أنه قد أسيء للكـــثير من تدخلات الحكومة، أو أنها– بطريقة أخرى– قد انحرفت، وأن معظم المشروعات المملوكة للدولة، قد أديرت بطريقة رديئة، فإنه ليس من الواضح أن الخصخصة، وإعادة التنظيم، ومحاصرة القطاع العام هى الحل.

وتعـــد قـــيود "أكثر صرامة" فى الميزانية، وحكم ذاتى إدارى أكبر، وإصلاحات إدارية، بعضاً من الاحتياجات الملحة لإصلاح المشروع– ومثالها أن المرونة التنظيمية وإصلاح الحوافز كان لهما أهميتهما فى ضمان أداء جيد للمشروع العام فى سنغافورة، وأماكن أخرى– لكن "التعامل بالصدمة" فى الخصخـــصة نادراً ما كان مرغوباً، ناهيك عما إذا كان ضرورياً. فى حالتى الصين وتايوان، لم تتم خصخصة ذات شأن للقطاع العام، وعوضاً عن ذلك كـــان نمـــو القطاع الخاص أسرع من نمو الاقتصاد الوطنى، منقصاً من دور المشروعات المملوكة للدولة بمرور الوقت.

إن الـــرغبة فى الكفاءة والتخصصية لا تعنى أن أولئك الذين تدربوا علـــى علم الاقتصاد وحدهم، يجب أن ينخرطوا فى الشئون الاقتصادية. إلا

أن الـــتعاقب المطـــرد للقائمين على الخدمة المدنية فى بعض البلدان غالباً ما قوض تراكم المعارف والخبرات ذات العلاقة، تلك التى تأتى مع مسار حياة متخصص فى مجال معين. إن تنظيم البيروقراطيات، بالغ الأهمية أيضاً، فبؤس التخطيط والتنظيم يؤثر بشكل عكسى على التنفيذ والكفاءة وإحراز القوة. ويـــوجد مـــيل لدى البيروقراطيات الحكومية لأن تكون فى سبات، ولأن تـــرفض التغـــيير، بما يقدم تفسيراً جزئياً للحماس الشعبى نحو الإصلاحات التنظيمية والإدارية، التى عادة ما تصاحب الخصخصة.

## معجزة شرق آسيا؟

إن المعرفة الحديثة بـــ "معجزات" اليابان وشرق آسيا، أجبرت مراقبى التنمـــية لأن يتحولوا بنظرهم من شمال الأطلنطى إلى غرب المحيط الهادى. ولسوء الحظ فإن الجهل التاريخى، والجمود الأيديولوجى، قد أديا لإبعاد فهم أعمـــق لـــتجارب المنطقة الغنية بتفاوتاتها الدقيقة، غالباً ما تم ذلك لصالح الغـــرائبية الثقافية (الكونفوشيوسيه مثلاً). ومن هنا، فإنه من الحاسم على وجـــه الخـــصوص أن نتحقق بالتجربة من دور التاريخ. ليس فقط بسبب الأهمـــية المـــستمرة للفواصل، ولكن أيضاً بسبب أهمية المسلك المستقل، والـــثقافة كـــذلك، إضافة إلى أنه يقيم المساهمات النسبية لعمليات السوق وسياسات الحكومة المحددة فى خلق وصيانة قدرات التنمية.

وبالإضـــافة إلى استخلاص بعض الدروس من تجربة شرق آسيا، فإن الـــسؤال الرئيسى الذى نواجهه، هو ما إذا كانت الاستراتيجيات التنموية

التى اتبعت بواسطة بلدان جنوب شرق آسيا من دول الصف الثانى الداخلة إلى التـــصنيع حديـــثاً ـــ تقـــدم بديلاً أفضل من تلك التى اتبعت بواسطة اقتصـــادات الصف الأول التى تم تصنيعها حديثاً، كما يؤكد البنك الدولى (١٩٩٣) (٣).

والأرجـــح أن مثل هذا المنظور لتجربة جنوب شرق آسيا، سيخيب آمال أولئك الذين يرون طريقاً ثالثاً فى المنطقة، كذلك كل من النيوليبراليين، والدولتـــيين أو أنـــصار التدخل من الطراز القديم. ومع ذلك فإن التاريخ الحديث للتصنيع المتأخر فى الشرق،[٤] بما فيه جنوب شرق آسيا، يقدم دروساً هامة كثيرة للبلدان النامية.

## أزمة تاريخية

يعتقد أن عامل الأزمة، كان حاسماً بالنسبة لبلدان التصنيع المتأخر من الـــصف الأول فى شـــرق آسيا، والتى كانت أحوالها الاقتصادية مواتية فى العصر الذهبى لما بعد الحرب، والحرب الباردة. فالطلب العالمى النشط خلال الربع قرن الأول بعد نهاية الحرب، وقواعد التجارة العالمية الأكثر تساهلاً، وتعزيزها قد أتاح نافذة حاسمة لفرصة، استفادت بميزتها– بنجاح– كل من الـــيابان ودول الصف الأول فى شرق آسيا، لتنمية قدرات تصنيع تنافسية دولياً من خلال صناعات إحلال واردات محمية (مؤقتاً).

إلا أنـــه، وإن يكن أقل إبهاراً، يبدو أن النشوء المتأخر للصف الثانى لجـــنوب شـــرق آســـيا، قـــد تحدى التنبؤات الصاعدة من مثل ادعاءات

الاسـتثنائية، لكن التدقيق عن كثب يوحى بأنها بينما كانت تتراجع- دون أدنى شـك- اسـتمر وجود فراغ، لمبادرات تصنيع متأخرة، لا سيما تلك المشتملة على استثمارات أجنبية، وتمثل تهديداً أقل لمصالح الأعمال عابرة القوميات.

وبـرغم أن نمو الاقتصاد الدولى- منذ السبعينيات- كان أبطأ، ولا سيما فى الثمانينيات، فإن الظروف الأقل مواتاة لم تعق تماماً جهود التصنيع المتأخـر فى أمـاكن أخـرى، والأرجح أن المؤشرات كانت أكثر تعارضاً وغموضـاً، بأكثر مما كان العهد بها فى الغالب، وكانت كثير من الفرص لا تـزال موجـودة فى ثنايا البيئة الاقتصادية الجديدة الأكثر عولمة، والأكثر ليـبرالية. وبعـد حالات الركود فى جنوب شرق آسيا ومنتصف ثمانينيات القرن العشرين، فإن استعادة قوية مدعمة للوضع السوى، تم تعزيزها مبدئياً بتحـسن أسـعار السلع الأولية، والأكثر أهمية بالاستثمارات الأجنبية من الـيابان، وبلدان الصف الأول من جنوب شرق آسيا. هكذا فإن سياسات أكثر تساهلاً، ومساعدة، أدت بنجاح لجذب الاستثمارات الأجنبية- خاصة فى التصنيع الموجه للتصدير- الذى ساعد فى بدء، ثم فى المحافظة على تحسن الاقتصاد منذ أواخر الثمانينيات.

وكما سيتم تفصيله لاحقاً، فإن ولادة الحمائية والليبرالية المشروطة فى الـشمال، كما توحى التطورات الحديثة فى التجارة الدولية، والسياسات والممارسات ذات العلاقة من جانب الاقتصادات الصناعية المتقدمة، سيعنى ظروفاً أقل محاباة لجهود التصنيع المتأخر. إن بسط السلطان القضائى للجات

على الاستثمارات الأجنبية، والتجارة الدولية غير المنظورة (فى الخدمات)، وحقــوق الملكية الفكرية، وإكمالها بمنظمة التجارة العالمية، سيعزز سيطرة الاتحــاد عابــر القوميات، وسيفرض عوائق وتكاليف إضافية على الجهود الجديــدة للتــصنيع المتأخر، خاصة إذا كانت تحت رعاية الرأسمال المحلى. ومــثالها، كمــا ظهر فى الحظر الوشيك للمستلزمات ذات المحتوى المحلى. كــذلك، فــإن النمو الأكثر حداثة- زمنياً- الذى تقوده الصادرات، فى اقتصادات كبيرة كالصين والهند، سيقيد الخيارات أمام آخرين يسعون لنمو وتصنيع على أساس مماثل.

## الموارد: نعمة أم نقمة؟

لا يخــتلف جنوب شرق آسيا كثيراً عن أفريقيا، فقد حظى بوفرة من موارد الثروة، أكبر كثيراً مما أتيح لمعظم بقية آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوربا.

وبطــريقة مناقضة، يقال إن محدودية المتاح من تلك الموارد، قد عزز حاجة دول شرق آسيا من الصف الأول للتصنيع، رغم أنه تم غالباً بتكلفة إنــسانية باهظة، خاصة بالنسبة للعمال الصناعيين (أجور منخفضة، شروط عمــل بائسة)، لا سيما أثناء المراحل المبكرة لمحاولة إنجاز تنافسية تصديرية على أساس من رخص تكلفة العمل وعلى النقيض، فمن الأرجح أن الحاجة لتــصنيع جنوب شرق آسيا كانت أقل، حيث وجد الكثير من ريع الموارد الــزراعة، والمعــادن والغابات. إن التصنيع على قاعدة من الموارد، يفسر الكثير من نمو، وصادرات اقتصادات جنوب شرق آسيا.

ولما كانت مساهمة التصنيع تصديرى التوجه- دون قاعدة من الموارد- قد شهدت نمواً متسارعاً فى السنوات الأخيرة، خاصة فى بلدان مثل ماليزيا، فإن هذه المساهمة الحاسمة، غالباً ما انتقص من قدرها من جانب أولئك الذين يشيدون بجنوب شرق آسيا كنموذج بديل النمو. إن الموارد لم تقدم فقط إسهامات هامة للاقتصاد ككل، ولنمو الصادرات كذلك، لكنها كانت حاسمة أيضاً بشأن القدرة المالية، والشرعية السياسية للدول، بالإضافة إلى إتاحة أساس لتراكم رأسمال آخر. وخلافاً للتبديد (أو الإسراف) أو تدفق تلك الفوائض نحو الخارج، فى أماكن أخرى من العالم، فإن ريع الموارد الذى تنتزعه حكومات جنوب شرق آسيا، جعل تنمية الكثير من البنية التحتية المادية، حاسماً جداً لتراكم الرأسمال ولضمان المساندة السياسيين، بالإضافة إلى تمويل خدمات اجتماعية حاسمة (تعليم- تدريب- صحة) وجهود لتعزيز شرعية (إعادة التوزيع، و"بناء الأمة") وقدرات وطاقات (البيروقراطية، والمشروعات العامة، وخدمات الأمن) النظم.

إن نقص هبات الطبيعة من موارد، فى شرق آسيا، والقيم الحضارية المحبذة لحيازة المعرفة والجدارة، قد تضافرت مع سياسات حكومية، مؤازرة لتنمية الموارد البشرية. وبهذا الخصوص أيضاً، فإن إنجازات الصف الثانى بجنوب شرق آسيا كانت أكثر تواضعاً من أولئك فى الصف الأول بشرق آسيا، والتى انعكست- على سبيل المثال- فى المعدلات المقارنة للقراءة والكتابة، ولدخول المرحلة الثالثة من التعليم، ونشر الموارد الرسمية المتعلقة بالتعليم والتدريب.

لقـــد تم الإقـــرار بشكل متزايد، بأن قيود الموارد البشرية، تمثل قيداً رئيسياً على تصنيع أكثر سرعة، وعلى ترقيه أسرع للتكنولوجيا، فى الصف الثانى بجنوب شرق آسيا.

## الديناميكيات الإقليمية

مـــن الواضح أن هناك بعداً هاماً فى جميع بلدان شرق آسيا، وهو أنها تتشابه فى النمو الاقتصادى الحالى، وفى العلاقات الأساسية المتشابكة. حتى أن البنك الدولى (١٩٩٣)، قد أقر بأن التشابه بين اقتصادات بهذه الكثرة فى أداء بهذه الجودة، ولفترة زمنية بهذا الطول يندر حدوثه فى الغالب، علاوة على ذلك فبينما قد يظن المرء بأن هذا البعد الإقليمى يفترض تفسيراً، فإنه حـــتى الآن قد وجد القليل من الجهود الجادة لفعل ذلك، لفعل ما هو أبعد من ادعاءات مهمة، وإشارات إلى "كتلة الين" الناشئة، أو إلى "الإوز الطائر" كنمط للتنمية الإقليمية. إن هذا يعكس حقيقة أنها تتطابق مع شعار اليابان وقـــت الحـــرب "مجال الرفاهية المشتركة شرق آسيا"، مجال ونفوذها بعد الحـــرب. إن مـــصالح الـــيابان فى الشرق، بما فيها جنوب شرق آسيا، قد شـــجعت الإقامة الممتدة لليابانيين فى الإقليم منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما أدت لتزايد الواردات، والتحكم فى إنتاج المواد الخام (خاصة المعادن) بالمـــنطقة، حينما كان ذلك ممكناً. ولموازنة عواقب العجز التجارى، اقتنعت دول شـــرق آسيا باعتبارها –بوضوح– السوق الخارجى للسلع اليابانية، حيث أصبحت صناعتها أكثر رقياً وأكثر تنافسية على المستوى الدولى. إن

عوائـــق التجارة التى فرضتها القوى الكولونيالية الأوربية فى المنطقة، لابد وأنها- عن غير قصد- قد شجعت التوسع العسكرى اللاحق.

وقـــد أدى الـــتعافى الصناعى اليابانى- بعد الحرب- إلى البحث عن أسواق خارجية بالمنطقة، ومع التحرر من الاستعمار بعد الحرب، كان سعى الـــشركات اليابانـــية لتوســـيع حصصها فى سوق المنطقة، بالاستفادة من اســـتراتيجيات إحلال الواردات، التى تبنتها معظم نظم ما بعد الكولونيالية بالمـــنطقة خاصـــة مـــنذ الستينيات. إن إعادة التوطين اللاحقة -للعمليات الصناعية- بالخارج، التى اتبعتها الشركات اليابانية لتخفيض التكلفة، كانت قد تسارعت نتيجة لزيادة قيمة الين منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، هكـــذا أصبحت الشركات اليابانية بشكل متزايد، جزءاً من استراتيجيات التـــصنيع الذى يوجهه التصدير، فى الشرق، وفى جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص بعد زيادة قيمة الين، فى منتصف الثمانينيات.

إن زيـــادة قـــيمة عملات جنوب شرق آسيا الأخرى، منذ منتصف الثمانيـــيات باســـتثناء هونج كونج (تم ربط دولار هونج كونج بالدولار الأمريكـــى منذ أوائل الثمانينيات)، قد شجع أيضاً على توطين التسهيلات الـــصناعية، إلى المواقع الأقل تكلفة فى جنوب شرق آسيا، كالصين وأماكن أخرى، بما نجم عنه من تكامل اقتصادى إقليمى واضح، له الكثير من الملامح الجديدة.

هكذا كانت اقتصادات جنوب شرق آسيا فى موقع يؤهلها للاستفادة من مثل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى السياسات الصناعية لكل من البلد الأم والبلد المضيف، التى سعت لتنسيق إعادة التوطين تلك.

إلا أن تدفق الاستثمارات التايوانية إلى جنوب أفريقيا، والاستثمارات السنغافورية إلى بنجلاديش، خلال هذه الفترة، يوحى بالكيفية التى يمكن للعوامل الأخرى أن تؤثر بها على قرارات الاستثمار، وكيف يمكن لحكومات مضيفة أخرى أن تخلق شروطاً لجذب مثل هذه الاستثمارات.

إن الاستجابات الناجحة من جانب حكومات الصف الثانى بجنوب شرق آسيا، للمصالح المتعاظمة لاستثمارات شمال شرق آسيا بالمنطقة، بعد منتصف الثمانينيات، اشتملت استجابات سياسة تصنيع وطنية ملائمة– فى جنوب شرق آسيا– للمضامين الدولية لسياسات التصنيع الجديدة فى شمال شرق آسيا. والأرجح أن استجابات السياسة الصناعية بجنوب شرق آسيا لتحولات ظروف إقليم شرق آسيا وإصلاحات السياسة الصناعية، كانت أكثر حسماً– من أى إجراءات لبرلة اقتصادية "محايدة" مفترضة تم تنفيذها– فى جذب الاستثمارات الصناعية الشرق آسيوية الهائلة إلى المنطقة. إن اللبرلة وحدها لا تكفى لتفسير الزيادة السريعة فى الاستثمارات الصناعية الشرق الآسيوية– أكثر من غيرها– للمنطقة، أكثر مما كان لأجزاء أخرى من العالم تمت لبرلتها، كأمريكا اللاتينية وشرق أوربا، مثلاً.

إن التكاثر الحالى لمثلثات النمو فى جنوب شرق آسيا، يوحى بأن مبادرات سياسة تصنيع منسقة كهذه، تدرك وتسعى للاستفادة من

اقتصاديات الموقع، والقرب، والتكتل، وكذلك الاستفادة محلياً من إمكانات تقسيم دولى جديد للعمل، فى مواقع الإقليم الفرعية. وتستطيع الشركات حينئذ أن تستجيب للفرص الجديدة التى يقدمها التكتل الإقليمى ومن وفورات الحجم، وكذلك من المزايا النسبية فى توطين عمليات مختلفة فى البلدان المجاورة.

وقد تكون مثل هذه الفرص، أيضاً جذابة للشركات التى تأمل فى تكامل اقتصادى إقليمى، على شاكلة منطقة تجارة آسيوية حرة، على سبيل المثال. هكذا تستطيع البلدان الصغيرة أن تكسب من تنسيق جهود سياساتها الصناعية كى لا تقوض جهود الآخرين، ولا تقلل من نفوذهم إزاء المستثمرين.

## الاستثمار الأجنبى المباشر

بينما كان البنك الدولى مهموماً بأن تبقى الاقتصادات مفتوحة للاستثمار الأجنبى، فإن ما يثير الدهشة، أن دراسته عن معجزة شرق آسيا لم تنشغل بالأهمية الحقيقية، وأنماط وتوابع الاستثمار الأجنبى فى الاقتصادات الآسيوية الثمانية ذات الأداء المرتفع.

فى هذه الاقتصادات الآسيوية الثمانية مرتفعة الأداء، كانت ماليزيا وسنغافورة وحدهما أكثر من غيرهما من البلدان النامية اعتماداً على الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد يكون التعويل المتزايد على الاستثمار الأجنبى المباشر ظاهرة مؤقتة فى الطور المبكر نسبياً من التنمية، عندما يكون

نمو التراكم الرأسمالى المحلى، والقدرة التكنولوجية والسوق الخارجى، جميعها ضعيفة جداً؛ ومن هنا، وعلى سبيل المثال، فقد اعتمدت كوريا الجنوبية كثيراً جداً على الاستثمار الأجنبى المباشر حتى أوائل السبعينيات فقط (Chang 1995 b).

كما أن أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر، فى لحظة تاريخية خاصة، قد يعود إلى حد كبير إلى قوة مصالح المستثمر الأجنبى، ومثالها عندما يبدأ التصنيع جدياً. وعلى سبيل المثال، فإن الجهود الإندونيسية للتكيف مع انهيار سعر البترول فى ١٩٨٦، قد تمت فقط عندما بدأت اليابان ودول تصنيع الصف الأول بشرق آسيا تواجه تراجعات فى تنافسيتها الدولية- تعزى إلى زيادة قيمة عملاتها، وارتفاع الأجور وتكاليف إنتاج أخرى، وزيادة عدم الاستقرار السياسى، وتزايد الضغوط بهدف التحكم فى التلوث الصناعى.. الخ- وكانت تسعى لإعادة توطين صناعاتها الأكثر كثافة فى العمل، والأقل قبولاً بآثارها البيئية. وقد ينظر لمثل إعادة التوطين داخل منطقة شرق آسيا هذه، باعتبارها متسقة مع تفسيرات دورة الإنتاج الخاصة بالاستثمار الأجنبى طبقاً لنظرية "الإوز الطائر" لأكاماتسو Akamatsu.

إلا أن نمط وسرعة "إعادة الهيكلة الصناعية إقليمياً" فى شرق آسيا، لم تكن- ببساطة- مدفوعة بفعل السوق، لكنها أيضاً تأثرت كثيراً جداً بالسياسات الصناعية لكل من البلد الأم والبلد المضيف، والتى شجعت مثل هذه الصناعات على إعادة التوطن فى جنوب شرق آسيا والصين.

رغـــم بعض المناظرات المتقدمة بشأن كفاءة ونجاح سياسة شمال شرق آســيا، فالمتفق عليه عموماً- الآن- أن سياسة كهذه، لم تتقرر- ببساطة- بإيجــاد مــصالح للأعمــال. ولقد أدى هذا إلى وضع صياغات تحليلية عن "الحكم الذاتى النسبى" للدولة والاختلافات عن ذلك.

لقد حصلت دول شمال شرق آسيا على ائتمانات متنوعة، مع ما لديها من قدرات حكم ذاتى عاليه، وترابط وكفاءة، لا سيما قدرتها بنجاح على تنــسيق وتنظيم سلوك الشركة الخاصة، والتدخل- من ناحية أخرى- فى عمليات السوق دون أن تولد فشلاً حكومياً خطيراً.

ويــبدو أن هــذا النجاح، يعود لقدرتها على تجنب أن تكون أسيرة، وخاضــعة لمــصالح الــريع. إن قدرة هذه الدول على الاستقلال فى صنع الــسياسة الاقتــصادية، قــد مكنــتها مــن خلق وتوطين الريع، وإغراء الاســتثمارات على العمل فى مناطق ذات أولوية فى خيارات الدولة. هكذا فــإن توقــع تأمين ريوع أخرى، قد ضمن أن الريوع قد تم استثمارها بما يتماشى مع الأهداف الصناعية التى وضعتها الدولة.

إن النوايا الطيبة بشأن تدخلات سياسة صناعية انتقائية، لم تكن كافية لــضمان كفاءتهــا ونجاحها، كما أن أرجحية الحصول على سياسة صناعية "خاطئة" يجب الإقرار بها. إلا أن النتيجة ليست ما يقارب إحدى السياسات الصناعية. وبعد، فإن أدوات السياسة الصناعية قد نشرت على مدى أوسع نطاقــاً فى شمال شرق آسيا مقارنة بدول الصف الثانى المصنعة حديثاً بجنوب

شرق آسيا. والآن توجد دراية واسعة بدور الدولة، فى الدول التى تأخرت فى التــصنيع بشرق آسيا، وباختلافات لها أهميتها فى هذا الدور، وفى طبيعة ومــدى التدخل الحكومى، وكيف كان لهذا أن يتغير بمرور الوقت: (انظر مثلا: Deyo 1987, White 1988, Amsden 1989, Wade 1991).

وبرغم أن تدخل الدولة، كان أيضاً هاماً للغاية فى بلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثانى الذى دخل التصنيع متأخراً، فإن طبيعة وغرض تدخل الدولــة، كــان فى الغالب مختلفاً إلى حد ما. ففى ماليزيا وإندونيسيا، منذ الاســتقلال، كانت النظم فى الغالب منشغلة بتقييد توسع الثروة الصينية، وتعزيز التراكم بواسطة أصحاب الدخول "الطبيعية" المؤثرين سياسياً بما لا يخــتلف كثيراً عن شرق أفريقيا فى حقبة ما بعد الكولونيالية. إن أولويات سياســة إعادة توزيع كهذه، غالباً ما عرضت للخطر المساهمة التى ربما كان تــدخل مخــتلف للدولة قد يؤدي بها للتصنيع المتأخر وبالتالى فإن الغالبية الكــبرى مــن صور تدخل الدولة فى جنوب شرق آسيا كان لحساب- أو مستولى عليه بواسطة- مصالح الأعمال ذات النفوذ السياسى، حيث وجد- علــى وجــه العمــوم- فاقد ضمن أكثر الطموحات معقولية فى تدخلات السياسة الصناعية باليابان، وبلدان شرق آسيا من الصف الأول الذى دخل التصنيع متأخراً.

فالمحسوبية، والحصول على العمولات، أصبحت- على وجه العموم- شــكلاً صــعباً فى بلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثانى الذى دخل

التصنيع متأخراً، وكأن الطبيعة المؤسسية للفساد، لها أثر هام على توابعه، بما فيها آثار الهدر الناجمة عن التدخل الحكومى.

ومـــع أن حصادها يتم تعريضه للخطر- إن لم يتم "الاستيلاء عليه"- فإن معايير السياسة يمكن اعتبارها غير عادلة، وغير كفؤة، ومشوهة، وضارة بديناميكية التراكم الرأسمالى من ناحية أخرى، ونادراً ما يتولد عنها مثل هذه الكثرة من الأنشطة الساعية إلى الريع، كى تبدد معظم الريوع، ناهيك عن أن كل الريوع قد خلقتها هذه الانحرافات.

وبينما قد توصف بعض دوافع تدخل الدولة باعتبار أنها أنشطة تسعى وراء الـــريع بطبيعتها، يجدر بالذكر أن الريع المستولى عليه يشتمل جوهرياً على تحويلات يمكن اعتبارها غير عادلة وبها انحرافات أو تشوهات، ولكنها ليـــست بالـــضرورة مبددة بمعنى أن الريع يتم – لى حد كبير- تبديده من خـــلال سلوك الساعين وراء الريع، وفقاً لما يوحى به التحليل الاقتصادى النيوكلاســـيكى. إن تجـــربة ســـنغافورة توحى بأن صناع سياسة منظمين، ومؤهلين وأكفاء وبعيدى النظر، يمكنهم تعزيز قدرات الدولة وكذلك نوعية صـــياغة وتنفيذ السياسة الصناعية، التى يمكنها أن تقطع طريقاً طويلاً، نحو هيكلة للريوع بطريقة أكثر كفاءة، لإنجاز الأغراض المرغوب فيها للسياسة، بالإضافة إلى تقليل للتبديد غير الضرورى للريع، الناجم عن أنشطة الساعين وراء الـــريع. وبوضـــوح فإن نوعية الحكم يمكنها أيضاً أن تستفيد من بناء مؤســـسى ملائـــم، وكـــذلك أيضاً من قدرات مرونة أكبر فى الاستجابة للتحديات الجديدة.

والأرجح أن توقعات الفوز بالريوع هي ما يجذب الاستثمارات، تلك التى توصف رسمياً بحوافز الاستثمار. هكذا يمكن لتوقعات تحويلات الريع، أن تسهم فيما هو أكثر من تقويض استثمارات أخرى بالاقتصاد الوطنى، إذا استطاع كاسبو الريوع أن يقدروا مكاسبهم من إنشاء استثمارات ملائمة.

هكذا، يكون للتدخل الحكومي أثر "تزاحم الدخول" بأكثر مما هو أثر "تزاحم الخروج" وهكذا إذا كان لقدرة الرأسمال على التنقل أن تحبط، فإن التركز الأكبر للثروة، المرتبط بشأن كاسب الريع، يمكنه فعلياً أن يؤدى لزيادة فى مدخرات الشركة، وهكذا يعجل التراكم الرأسمالى، والنمو والتغير الهيكلى. وبقدر ما تكون إعادة التنظيم، وجوانب أخرى من لبرلة الاقتصاد، مؤدية لإضعاف الحافز على استثمار إضافى فى الاقتصاد الوطنى، بقدر ما يمكنها أن تضعف التراكم الرأسمالى داخل الاقتصاد الوطنى، حيث لا توجد ضمانة بأن إجراءات اللبرلة سوف تضمن -بالضرورة- تدفقات استثمار صافية.

وتوجد أيضاً كثير من الشواهد على ما يبدو أنه سياسة صناعية انتقائية متقلبة، من جانب التنفيذيين الوطنيين، مع فنيين لديهم فرصة ضئيلة للتعبير عن الرأى فى تنفيذ تلك السياسة- وهى ما لا يبدو معادلاً لسعى جاد يؤدى فى نهاية المطاف لإنجاز تنافسية دولية، أو توفير دعم حاسم لصناعات أخرى، تسعى لإنجاز تنافسية دولية. لقد أدت مثل هذه التدخلات للإساءة إلى سمعة السياسة الصناعية، وعوقت تدخلات سياسة صناعية أخرى، تم التفكير فيها وتنفيذها على أسس مدروسة أكثر.

وبــرغم أنها مثيرة للإشكاليات فى الغالب، فإن دور ومساهمة أدوات السياسة الصناعية فى تنمية ثلاثة من بلدان الصف الثانى فى دخول التصنيع المتأخر بجنوب شرق آسيا، لا سيما فى العقود الثلاثة الأخيرة، لا يمكن أيضاً إنكاره.

إن دور الحكــومات هو تعزيز التصنيع إلى أبعد مما هو ممكن ومحتمل، ذلك هو ما أوحت به التناقضات بين اقتصادات الاستعمار السابق فى ماليزيا وإندونيسيا، وتلك الاقتصادات الوطنية اليوم.

وبــرغم كل أوجه الخلل والمساوىء، التى تورط فيها، فإنه لا يوجد الآن ســوى قليل من الشك بأن التحولات الهيكلية لتلك الاقتصادات، قد ســارت جيداً إلى أبعد مما قد كان يمكن إنجازه بالاعتماد حصرياً على قوى السوق، ومبادرة القطاع الخاص وحدها، تلك التى كانت ستنجم عن تنمية تــصنيع يتمتع بــ "الحماية الطبيعية"، وبرغم أن طبيعة مثل هذه الصناعات ستتغير بتغير تكلفة النقل والاتصالات، على سبيل المثال.

أيــضاً، وبيــنما يمكن لأهداف سياسة تنافسية، أن تقوض التزامات وكفــاءة الــسياسة الصناعية، فإن لهذه السياسات نتائج محددة، قد يكون بعــض مــنها منــسجماً مــع السياسة الصناعية. فعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات الحكومية الكثيفة بماليزيا لتحسين نوعية الموارد البشرية لعرق المــالاى Malay، فى السبعينيات، قد ساعدت كثيراً على التنمية الصناعية والتكنولوجية، بأكثر مثلاً، من إعادة توزيع ملكية الأصول بين الأعراق. إن

مثل هذه الاعتبارات لها- على وجه الخصوص- أهمية للاقتصادات الأفريقية الساعية للتوفيق بين سياسات إعادة التوزيع، والأغراض الأخرى للتنمية.

قبل ثمانينيات القرن العشرين، كانت التجارب الناجحة للسياسة الصناعية فى شمال شرق آسيا وسنغافورة، قد حجبت عن الاهتمام الدولى، بانحيازها السياسى للغرب (خاصة للولايات المتحدة الأمريكية) فى أغلب الحالات، ضد النظم الأكثر وطنية- على الأقل- على مستوى خطاب السياسة الخارجية، واعتمادها المتواصل على إشارات السوق (بما فيه السوق الدولى)، ونموها الموجه نحو التصدير، والدور المحدود للمشروعات المملوكة للدولة (فى اليابان وكوريا الجنوبية، رغم أن المشروعات المملوكة للدولة كانت هامة جداً فى سنغافورة وتايوان)، وتسامح أكبر من جانب الغرب إزاء تدخل الدولة، قبل إعادة بعث أيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية فى الثمانينيات.

ولسوء الحظ، فإن الإدراك الأولى، لكل ما هو مناقض فعلى لبعض المقدمات المنطقية، وإدعاءات الثورة النيوليبرالية المضادة فى اقتصاديات التنمية، ببلدان شرق آسيا تلك، قد تجلى فيما يقارب رد فعل دولتى مختال، وغير نقدى أو ضعيف التمييز، منعكس فى شعارات مثل "الإبقاء على الاختلالات السعرية" (مناقضة للإصرار النيوليبرالى على "تصحيح الأسعار")، وكذلك ميل تبسيطى فى النظر إلى اقتصادات شرق آسيا التى تأخرت فى دخول التصنيع، باعتبارها تتبع- ببساطة- طريقاً مهدته ريادة اليابانيين جيداً. وبينما يؤكد على بعض السياسات الشبيهة التى مارستها

الاقتـــصادات الآســـيوية عالية الأداء، فإن دراسة البنك الدولى (١٩٩٣) تـــرفض إدراك التـــرابط البيني، كما لو لم تكن هناك أى أهمية للجغرافيا، والموقع، وقرب المكان، وأنماط الاستثمار، وشركاء التجارة. وبينما ترفض- عن حق- فكرة النمو الفردى فى تنمية شرق آسيا، فإن الدراسة قد أخفقت أيـــضاً فى معـــرفة كافـــية بـــبعض التشابهات فى تنوع سياسات وتجارب، الاقتـــصادات الآسيوى مرتفعة الأداء، فى رسم غايات السياسة وتوصياتها (أنظر Perkins 1994).

ويدعـــى البنك الدولى (١٩٩٣) أن السياسة الصناعية لم تكن مفيدة لـــبلدان الصف الثانى المصنعة حديثاً بجنوب شرق آسيا، بل وكانت خاطئة أيضاً. وبرغم أن نتائج تدخل الدولة فى بلدان الصف الثانى (المصنعة حديثاً) بجـــنوب شرق آسيا، قد تعرضـت- بالتأكيد- للتشويش، فإنما تم ذلك لأن الكثير من تدخل دولها كان مدفوعاً باعتبارات أخرى غير التعجيل بالتصنيع الذى جاء متأخراً. ويجب تقييم تدخلات الدولة هذه وفقاً لرؤاها، كما أن نـــتائجها الـــسلبية، ليست اتهاماً لكل تدخلات الدولة، ناهيك عن كون السياسة الصناعية مجدية ومرغوباً فيها.

إن تجـــارب دول الصف الثانى حديثة التصنيع بجنوب شرق آسيا، مع الـــسياسة الـــصناعية، تقـــدم دروساً هامة أخرى، لتنمية البلدان الساعية للتصنيع. وقد يعوق مثل هذه الجهود صغر الحجم الابتدائى للسوق المحلية، وضعف كل من حجم المجتمع الوطنى للمنظمين الصناعيين، والخبرة الحدية، والقـــدرة التكنولوجـــية، وشبكات التسويق الدولية، كما تعوقها الضغوط

الداخلية والخارجية أيضاً، من أجل اللبرلة، ومثالها ما يعزى لحزمة التكيف الهيكلي.

لقــد كــان الاستثمار الأجنبي، واستخدام الموارد البشرية الأجنبية (كالمستــشارين)- بشكل مؤقت فى الغالب- قد أتاح لبلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثانى فى الدخول المتأخر للتصنيع، تعويضاً عن عدم ملاءمة مواردها. وبينما كانت تبذل الجهود ولجذب الاستثمار الأجنبي، استطاعت سياســات الحكومة المضيفة، أن تؤثر فى طبيعة هذه الاستثمارات، لتعظيم مكاســب الاقتــصاد الوطنى، لا سيما فى تكوين مستوى أعلى من القيمة المضافة المحتجزة بالداخل، وفى نقل التكنولوجيا. ويمكن فى الغالب- أيضاً- تعزيز نفوذ الحكومات المضيفة، بحضور مستثمرين أجانب أكثر- (أفضل من حـضور القلــيلين منهم)- ولكن من مصادر متنوعة، متعددة الأشكال، وكذلك فى أنشطة متنافسة.

وكمــا فى أماكن أخرى، فإن التصنيع كثيف العمالة الموجه للتصدير بــبلدان جنوب شرق آسيا المصنعة حديثاً، لا ينمو تلقائياً مع كون العمل رخيــصاً، ومع حرية التجارة، وغياب التحكم فى الرأسمال، وبالإضافة إلى تــوفير الهــياكل الأساسية والتعليم الإعدادى، فإن شروطاً مساندة أخرى (عوامل الجذب التشريعية والثقافية، القانون والنظام) والسياسات (كالحوافز متضمنة الإعفاءات الضريبية والدعم والتعليم والتدريب وتطوير الاستثمار والتصدير) لا شك أنها قد غيرت- فى الغالب- جذرياً من بيئة الاستثمار، لجــذب الاســتثمارات الأجنبية المطلوبة. ومن تجارب بلدان جنوب شرق

آســيا، مــن الصف الثانى لدخول متأخر للتصنيع، ومن المعلوم نظرياً من التحليلات التاريخية عن حدود الأسواق، فالأكثر رجحاناً، أن تكون الحاجة للــتدخل، فى مــيادين التجارة الدولية، والتمويل، والموارد البشرية وتنمية التكنولوجيا.

ويجب على سياسة صناعية أن تتميز وتتطور وطنياً، لا سيما فى الموارد البشرية. إن اســتثمارات اجتماعية كثيرة- كالتعليم والإسكان والنقل، والصحة- تعزز إنتاجية العمل، وتسهم فى التنمية الصناعية، بجعل التكاليف اجتماعــية، وتنمية الاستقرار السياسى والاجتماعى. ويجب تحفيز أصحاب العمــل أيضاً على المساهمة فى تنمية مهارات العامل وتحسين شروط العمل وكذلك مكافأته، ومثالها أن رصيداً إجبارياً تموله مساهمات أصحاب العمل، لينفق على تدريب المستخدمين، يعد مؤسسة تستحق الاعتبار، إن لم يوجد مــا يضاهيها فى ظروف مشابهة. ويمكن تعزيز القدرة الوطنية على استيعاب التكنولوجــيا مــن خلال الجهود الحكومية فى التعليم والتدريب. إن نظام الادخــار الإجبارى للمستخدمين، لا يزيد معدل الادخار الوطنى فحسب، لكــنه يقلــل أيــضاً من المطالبة الاجتماعية للحكومات، بتوفير تسهيلات الــرفاهية للعمال المتقاعدين، بالإضافة إلى أنه يزود الحكومة بمصدر رخيص نسبياً لتمويل المشروعات العامة للتنمية.

إن مــا تقدم من دفاع عن السياسة الصناعية لا يدعى أن كل سياسة صــناعية فى منطقة جنوب شرق آسيا كانت أفضل الممكن فى ظل ظروفها، ولا حــتى مــرغوباً فيها باعتبارها مبدأ. إن تجاربهم تقدم أيضاً شواهد على

سياسة صناعية رديئة، لكن وجود سياسة صناعية رديئة ليس برهاناً على أن السياسة الصناعية- بذاتها- رديئة بالضرورة. فمن المعروف أن التحولات الهيكلية التى حدثت، لم تكن لتحتل مكانها، دون سياسة صناعية، حتى برغم أن الكثير منها كان رديئاً، إن هذا يؤكد فقط على أهمية سياسة صناعية جيدة، وعلى الحاجة إليها.

وتقدم الظروف التى كانت فيها السياسة الصناعية رديئة، تقدم دروساً هامة فى إعداد وتنفيذ سياسة صناعية للبلدان النامية الأخرى. إن أحد التحديات سيكون تنمية ترتيبات مؤسسية لجعل مثل هذه الإجراءات أكثر قابلية للحساب، ومن هنا تكون أكثر شرعية، وتكون كذلك "منضبطة" بقيود المالية وموارد التمويل.

مستفيدين من الإدراك البعدى، يتضح أن أخطاء كثيرة قد وقعت. فكثير من تدخلات السياسة الصناعية، كان لها- فعلياً- أغراض أخرى غير التنمية الصناعية. والحقيقة أن بعض التدخلات كانت- بوضوح- لصالح المتنفذين السياسيين، أو تم "الاستيلاء" عليها (أفسدت) بواسطتهم. وكان الإيمان بالسياسة الصناعية بائساً أيضاً عندما:-

١- لم تكن قد تأسست على تحليل مدروس لإخفاق السوق، الذى افترض فيها أن تتغلب عليه.

٢- لم تتمتع بحسن انتقائية، فى دراسة فشل أسواق معينة، وتعظيم الإيجابيات الخارجية فى تنمية الصناعات الاستراتيجية.

٣- تجاهلت إشارات السوق التى تساعد على تحقيق الكفاءة.

٤- انتقصت من قيمة المتطلبات المعلوماتية لتدخل فعال.

٥- أغفلت محدودية كل من: قدرات، وكفاءات، وقابلية كفاءات الحكومة للتطوير.

٦- بالغت فى تقدير الموارد سواء البشرية أو غيرها المتاحة لبناء صناعة ذات كفاءة.

٧- ولم تلتفت من ناحية أخرى للحجم، والمدى، وغيرها من اعتبارات الكفاءة.

ولا يستطيع التدخل الحكومى أن يكون عاماً ووظيفياً فحسب، كما يدعى البنك الدولى (١٩٩٣)، لكنه ينبغى أن يكون انتقائياً ومركزاً، لمواجهة مشكلات محددة من فشل السوق بالاتساق مع خطط صناعية واقعية، طويلة الأجل. ويعد التحليل الدقيق- مثل تقييم مفصل لحسابات التكلفة/ العائد، فيما يخص حوافز الاستثمار- ضرورياً لتشكيل سياسة صناعية كفؤة وفعالة. وفيما وراء الدراسات عن مستويات الحماية الفعالة، نحتاج لمعرفة ما يترتب على الحواجز الحمائية، بلغة تكاليف الشركة وأرباحها. ويعد التحليل التفصيلى جوهرياً، لأن تدخل الدولة قد يكون ضرورياً، لكن المؤكد أنه ليس شرطاً كافياً لنمو صناعى سريع.

وينبغى على الدور الحكومى المؤازر أن يكون متواصلاً، وليس محدوداً فقط ببداية عملية التصنيع. إلا أن مثل هذا الدور المتواصل يجب أن يتكيف، ويتغير مع الظروف الجيدة، خاصة لمواجهة مشكلات السوق الجديدة، وأيضاً لمواجهة اخفاقات السوق، والظروف الدولية دائمة التغير. وعادة ما

تفهـــم اخفاقات السوق بمعنى استاتيكي نيوليبرالى، لكن عجز الأسواق عن استحـــضار تلقائى، بشأن التحول الهيكلى المرغوب- ومثالها، خلق "ميزة تنافسية ديناميكية"- هو سبب هام آخر لسياسة صناعية.

ومـــن المهـــم أيـــضاً أن نتذكـــر أن تـــدخل الدولة، ليس دائماً- وبالـــضرورة- الحل الممتاز، لفشل أسواق معينة. إلا أن فشلاً معيناً للدولة تكـــون مواجهته بواسطة تدخل حكومي مختلف، أفضل من الاعتماد على السوق.

## من الجات إلى منظمة التجارة العالمية:

نظـــراً للـــتغيرات الحديثة نسبياً فى بيئة الاقتصاد الدولى، وهى التى اتسمت بعدائية متزايدة لمعظم أشكال الوطنية الاقتصادية، خاصة للسياسة الـــصناعية، ســـنجرى الآن مـــسحاً لبعض الإصلاحات الرئيسية الخاصة بالنيوليبرالية، على المستوى العولمى، بدراسة بعض مضامين دورة أورجواى للاتفاقـــية العامـــة للتعـــريفات والـــتجارة (GATT). لقد أعطت دورة أوروجواى شهادة ميلاد لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الجات، والـــتى ســـرعان ما برهنت على أنها ستكون الميدان الجديد للصراعات بين الـــشمال والجنوب، ليس فقط بشأن التجارة، ولكن أيضاً فى شئون أخرى ذات علاقة، مثل ما ظهر فى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة فى سنغافورة، ديـــسمبر ١٩٩٦. كانت مؤسستا بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق

النقد الدولى)، بالإضافة إلى الجات/ منظمة التجارة الدولية، تمثل معاً ثالوث حكومة الاقتصاد العولمى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بعـــد الحرب العالمية الثانية، كانت الخطط قد رتبت من أجل منظمة للـــتجارة الدولـــية، لوضع قواعد التجارة الدولية. كانت ثلاث وخمسون حكـــومة قد صاغت ووقعت ميثاقاً فى هافانا بكوبا، لتأسيس هذه المنظمة، التى كانت لتقوم بمهامها فى التجارة الدولية متممة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. لقد اعتبر هذا الثلاثى جوهرياً لنمو مستدام للاقتصاد الدولى ما بعد الحرب. إلا أنه بينما تأسس البنك والصندوق فى مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، فإن ميثاق منظمة التجارة الدولية قد واجه معارضة شديدة. فقد رفض الكونجرس الأمريكى الموافقة على ميثاق منظمة التجارة الدولية، بمـــا قتلها فعلياً. إلا أن الحاجة لمنظمة دولية، أو منتدى لتداول المفاوضات مـــتعددة الأطراف، بشأن الجمارك، والحواجز غير الجمركية أمام التجارة الدولية، ظلت قائمة.

وقد وافقت ثلاث وعشرون دولة على مواصلة مثل هذه المفاوضات، من أجل توافقات بشأن التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية فى جينيف. وقد أدمجـــت النتائج فى اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة (GATT)، وقعت فى أكتوبر ١٩٤٧، ودخلت حيز التنفيذ فى يناير ١٩٤٨. هكذا نشأت الجات كـــنظير أقل طموحاً لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وعندما تم إحلال منظمة التجارة العالمية محلها، فإن ١١٧ أمة على الأقل قد وقعت علـــى اتفاقية الجات كأطراف متعاقدة. كان الغرض الأصلى للجات، هو

إنجاز تحرير أكبر للتجارة من خلال تخفيض التعريفة الجمركية والحواجز غير الجمركية على أساس من معاملة بعدم التمييز الوطنى والمتبادل. لقد نهضت بأعباء الحماية فى مواجهة الأوضاع غير المتوقعة، وبالإلزام بمستويات تعريفة جمـــركية بـــين البلدان الأعضاء، وبإطار لحل النزاعات بين الأعضاء بشأن قواعدها، ومثالها الإغراق الزائد، الخ. لقد نجحت الجات عموماً فى تسهيل تدريجـــى لتحريـــر أكبر للتجارة. فمنذ المباحثات الأولى بشأن التجارة فى ١٩٤٧، انخفـــضت معـــدلات التعريفة الجمركية فى أنحاء العالم، بمتوسط ترجيحـــى لمـــستويات التعريفة انخفض إلى ما دون الخمسة بالمائة فى معظم البلدان المصنعة (Lawrence 1993). لقد اختتمت الجات سبع جولات من مفاوضات التجارة قبل جولة أوروجواى:–

١– جنـــيف فى ١٩٤٧: ببلدانها الـــ ٢٣ التى أوجدت الجات، التى قررت ٤٥٠٠ تنازل جمركي متبادل، تساوى ١٠ بلايين دولار أمريكى.

٢– فى انيسي (فرنسا) فى ١٩٤٩: كانت البلدان الـــ ١٣ المشاركة فى هذه الجولة قد اقترحت ٥٠٠٠ تخفيض جمركى إضافى.

٣– فى توركواى (بريطانيا) فى ١٩٥٠–١٩٥١: تبنت البلدان الـــ ٣٨ ذات العلاقـــة ٨٧٠٠ تخفيضاً جمركياً، تعادل ٢٥% من مستوى عام ١٩٤٨.

٤– جنـــيف فى ٥٥–١٩٥٦: قـــررت البلدان الـــ ٢٦ المشاركة تخفيضاً آخر للتعريفات الجمركية، يعادل ٢,٥ بليون دولار.

٥- جـولة ديلون فى جنيف ٦٠-١٩٦٢: قررت البلدان الـ ٢٦ المشاركة تخفيض التعريفات الجمركية على ٤٤٠٠ بندًا، تعادل ٤,٩ بليون دولار.

٦- جـولة كينـيدى فى جنيف ٦٤-١٩٦٧: وقع عليها ٥٠ بلدا مشاركا، يمثلون ٧٥٪ من تجارة العالم، خفضت- لأول مرة- التعريفات الجمركية على جميع القطاعات، بدلاً من التخفيض على المنتجات، مستهدفة بلـوغ تخفيض التعريفات نسبة ٥٠٪، وقد أنجزت تخفيضات بنحو ٤٠ بليون دولار.

٧- جولة طوكيو التى بدأت فى طوكيو ١٩٧٣، وانتهت فى جنيف ١٩٧٩. قـررت الـ ٩٩ بلدا المشاركة (مشتملة على كثير من البلدان النـامـية المستقلة حديثاً)، قررت نسب تخفيض للتعريفة بمتوسطات بين ٢٠٪- ٣٠٪ تغطى تجارة قيمتها ٣٠٠ بليون دولار، ووقعت اتفاقيات بـشأن الدعم، والقيود على التكنولوجيا، والإجراءات الحكومية، واللحوم ومنتجات الألبان، والطائرات المدنية. كما وقعت أيضاً ترتيبات المنسوجات المتعددة فى ١٩٧٤، لتحرير صادرات وواردات الأنسجة والملابس.

وكانـت جولة أوروجواى هى الثامنة، والجولة الأكثر تعرجاً وشمولاً بين سلسلة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف للجات. وقد شملت ١٢٥ بلـداً، وقد بدأت فى بونتا ديل إيستى بأوروجواى فى ١٩٨٦، واختتمت أعمالهـا فى جنيف فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣- بالإضافة إلى ترتيبات إحكام تـسوية المـنازعات، كذلك تلك المتعلقة بالإغراق، والتخلص من الدعم،

وإدخــال معايير وقائية جديدة، واتفاقيات جديدة أخرى عقدت. وتشتمل الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات على ترتيبات تضمن معاملة البلد الأولى بالرعاية (بإعطاء نفس المعاملة لجميع البلدان الأعضاء)، والمعاملة الوطنية (لا تمييز ضد الخدمات التى توفرها بلدان أخرى)، وإلغاء القيود على الدخول للأســواق (لا إجراءات كتلك التى تقيد عدداً من موردى الخدمات). وقد عقدت اتفاقيات أيضاً بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة. مثالها المستلزمات من (المحتوى المحلى)، —وعلى وجه التحديد إلزام الشركات بتدبير نسبة مئوية معينة من مستلزماتها محلياً —أصبح الآن محظوراً.

إن الاتفاقية تجبر اقتصادات البلدان النامية على أن تكون مفتوحة أكثر أمــام تجــارة، ورأسمال/ استثمار، وتكنولوجيا البلدان الصناعية. ومن بين التطورات الهامة بلغة "دخول السوق" وافقت الدول المتقدمة على تخفيض متوسط معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنحو ٤٠%، ووافقــت الأطــراف المتعاقدة، على إحلال ضرائب حدودية متنوعة، محل التعــريفات الجمركية (فيما سمى بـــ "Tariffication")، تعريفات جمركية منخفضة، وإنقاص دعم الزراعة محلياً وفى التصدير، بينما اتفقت الأطراف المتعاقدة على إدماج ترتيبات المنسوجات المتعددة فى منظمة التجارة العالمية فى عشر سنوات. حيث ستكون البلدان ملزمة بالموافقة على هيمنة متزايدة للــشركات الأجنبــية، مــع القواعد الجديدة للملكية الفكرية، وقواعد الاستثمار المتعلقة بالتجارة والخدمات.

كمـــا تواجه هذه البلدان، أيضاً، إجراءات وترتيبات عقابية صارمة، مـــثل القواعد الوطنية لمتطلبات المنشأ، لتجنب الاتهامات بالإغراق. وعلى وجه العموم، فإن سيادة ونفوذ حكومات البلدان النامية قد تآكلت وسوف تتآكل جوهرياً. ولم تتوقف البلدان النامية عن فقدان المعاملة التفضيلية، من الأمـــم الصناعية، فى ظل النظام المعمم للمعاملات التفضيلية، حيث سيتم تخفـــيض هذه المعاملة تدريجياً، أو سيتم ربطها بالتزامات نحو تنفيذه وتوسيع معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIPS)، ودخول أجنبى أكبر إلى قطاع الخـــدمات وربما العمل، والمعايير البيئية. إن بقية هذا القسم ستقدم تقييماً تمهـــيدياً لبعض مضامين جولة أوروجواى بالنسبة لـــ "الجنوب"، آخذين فى الاعتبار الأثر الأرجح لبعض الشروط فى ظل الاتفاقية.

## تحرير التجارة

تسعى جولة أوروجواى لضمان أن تدابير إلغاء التعريفات الجمركية، لـــن تـــستخدم كأشـــكال مقنعة للحماية. إن إجراءات إلغاء التعريفات الجمركية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، تؤثر على حصة أكبر بشكل ملحوظ من الواردات، من البلدان النامية، بأكثر مما تؤثر على الـــواردات من البلدان الصناعية. إن ما يقارب ١٨% من البلدان النامية غير المصدرة للبترول، تواجه إجراءات إلغاء التعريفات الجمركية فى منظمة الـــتعاون الاقتـــصادى والتنمـــية. إلا أن الحمائية على شاكلة تدابير إلغاء التعـــريفات الجمركية، وتصعيد التعريفة، قد تتباطأ حتى إلى ما بعد موعدها

النهائى المتفق عليه (٢٠٠٥)، وحتى عندما تكتمل ترتيبات: إلغاء التعريفات الجمـــركية، وتـــصعيد التعـــريفة، وقوانين مكافحة الإغراق، والالتزامات التعويضية، والمواد الوقائية بالمعاهدة، يمكن استخدامها أيضاً بشكل تحكمى، بأكثر مما هى عليه حالياً (Smeets 1995).

وعلـــى مـــدى زمـــنى أطول، خاصة بعد التخلص من ترتيبات إلغاء التعريفات، ستواجه الأمم الصناعية منافسة قوية من البلدان النامية، مهددة لـــصناعاتها، بـــل ومـــسببة، عدم استقرار الاقتصاد الكلى. وفى المستقبل القريب، فإن الشركات الساعية للحماية، ستحاول الاستفادة إلى أقصى حد من قوانين مكافحة الإغراق، والمواد التعويضية. لقد ازدادت هذه الحماية، بشكل هام فى السنوات الأخيرة، والأرجح أنها ستستمر، إن لم يزد معدلها. ويمكن أن تستمر الإجراءات الحكومية فى استبعاد الموردين الأجانب. وفيما وراء ذلـــك، وعلـــى المـــدى الطويل، فالأرجح أن الحكومات ستخترع إجراءات جديدة (Kreinen 1995).

إن مستويات التعريفة المحررة (المخفضة)، ستؤدى إلى واردات أكثر، بدخول السلع الأجنبية- بمستوى أكبر- للسوق المحلى. أن المنافسة القاسية بـــين المنـــتجين المحليين والأجانب، ستحسن رفاهية المستهلك، لكنها أيضاً ســـتقوض تماسك وتوسع قدرات الصناعة الوطنية. والأرجح أن الاقتصاد أيضاً سيكون أكثر حساسية -للصدمات الخارجية، التى ستؤثر عكسياً على اســـتقرار الـــبلد الاقتصادى، والاجتماعى وكذلك السياسى على أرجح الاحـــتمالات. وبيـــنما ستنمو الصادرات، فإن المدفوعات عن الواردات

ستزداد أيضاً إذا كانت شروط التجارة تتدهور بالنسبة لبلد ما، كما أن جانباً أكبر من التجارة سيتحيز لشركاء تجاريين بشكل غير متكافئ على نحو أكبر. وسيترتب على تدهور شروط التجارة، اثنان من المخرجات المحتملة، فإما انهيار كبير في شروط التجارة، بما قد يعني أن البلد سيعاني من خسارة كبيرة، بمعنى إما انخفاض الواردات، أو معدل أكثر انخفاضاً لنمو الواردات، إذا تمت صيانة الميزان التجاري، أو كبديل إذا كانت واردات البلد تنمو بمعدل نمو صادراتها، رغم الانحدار الكبير لشروط التجارة، فإنها - حينئذ - ستعاني من تدهور شديد في ميزانها التجاري، وفي كلتا الحالتين، فإن تدهور شروط التجارة سيخفض - بحدة - القدرة الشرائية الاستيرادية لصادرات البلد (أي القدرة الشرائية للصادرات)، وهكذا يخفض كثيراً من كمية الواردات إلى الاقتصاد. ويبدو أن تلك التطورات قد تفاقمت بسبب الانحدار المتوارث في أسعار السلع الأولية في الثمانينيات من القرن العشرين. والتدهور النسبي الواضح في أسعار صادرات الجنوب من السلع المصنعة، مقارنة بأسعار الواردات المصنعة إلى الجنوب، خاصة من الشمال، وبسياسات تحرير التجارة، التي تفكك بشكل رئيسي قيود التجارة منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

وطبقاً لما اتفق عليه في جولة أوروجواي، فقد فرض على البلدان المتقدمة، تخفيض تعريفات الجمارك بما لا يقل عن ٣٦٪، وفرض على البلدان النامية تخفيض بنسبة ٢٤٪.

إن تصعيد التعريفة- متضمنا رسوماً أعلى على الواردات الأكثر من غيرها فى تعدد مراحل التصنيع- لا يزال مشاهداً فى أهم البلدان المتقدمة، كالاتحـــاد الأوروبى واليابان، حتى فى نظم ما بعد جولة أوروجواى، هكذا فإنها- بفاعلية- تحبط تيار تعدد مراحل التصنيع، وتصدير المنتجات متعددة مراحل التصنيع، بدلاً من السلع الأولية.

مـــنذ ١٩٧٤، حلـــت اتفاقية المنسوجات المتعددة، محل الحصص فى صـــادرات العالم الثالث من المنسوجات والملابس إلى الشمال. وكانت تلك الاتفاقـــية- فى الأصل- قد فهمت باعتبارها "إجراء مؤقتاً" ليمكن البلدان الصناعية من التكيف مع تنافسية وارداتها من العالم الثالث. وتندرج التجارة الحالـــية فى المنـــسوجات والملابس تحت البند الرابع من اتفاقية المنسوجات المتعددة تلك، الذى تم التوقيع عليه فى يونيو ١٩٨٦. فى ١٩٩٣ توافقت دورة أوروجواى على أن اتفاقية المنسوجات المتعددة ستكتمل فى ٢٠٠٦. بإنهـــاء ســـريع لحصص اتفاقية المنسوجات المتعددة، والتخلص بالتالى من المنتجات التى أمنتها قيود الحصص بالاتفاقية. ويخشى مصدرو بعض البلدان النامية من أن النظام الجديد من الوقائيات الانتقائية، يمكنه أن يبرهن على أنه أكثر تقييداً من اتفاقية المنسوجات المتعددة التى يحل محلها (Hamilton & Whalley 1995).

لقـــد بدأ الاتحاد الأوربى مناقشة خطط لإنجاز تجارة عولمية محررة من التعريفة الجمركية بحلول ٢٠٢٠، ويدفع نحو جولة جديدة لمباحثات التجارة مع عام ١٩٩٩ (Islam 1996). إن هذا- بالتأكيد- سيعد اختباراً لتضامن

الجنوب، بما أن بعض مصدرى شرق آسيا والمفاوضين التجاريين يميلون لاحتمالات نجاح تجارة عولمية حرة. إلا أنه بدون حماية جمركية، فإن كثيراً من التصنيع والزراعة والخدمات بالجنوب ستنهار فى مواجهة المنافسة الأجنبية.

## تحرير الاستثمار

لقد سعى الشمال بفاعلية أيضاً، للبرلة إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة. والأرجح أن الاستثمار هو البند الجديد الوحيد الأكثر اهمية، الذى انصبت عليه جهود منظمة التجارة العالمية، مع اتفاق البلدان الصناعية المنتظمة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على أنه يجب أن تطرح القضية على منظمة التجارة العالمية للتعامل معها. لقد اقترحت اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، يمكنها أن تعطى الشركات الأجنبية الحق فى الدخول وتأسيس نفسها فى أى قطاع اقتصادى لدى جميع البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية. ويجب أن تعطى لهذه الشركات الأجنبية "معاملة وطنية"، بمعنى ألا تكون هناك أى معايير لتفضيل الشركات المحلية، أو التمييز ضد الشركات الأجنبية. مثل شروط فتح الفروع، وشراء الممتلكات، ووضع حدود لملكية الأسهم، أو لإعادة الأرباح للوطن.

فإذا تم قبولها، فإن منظمة التجارة العالمية لن تصبح مجرد "منظمة تجارة"، لكن منظمة، لتنظيم الاستثمارات أيضاً. إن هذا سيكون بالطبع

التوســع الأكبر أهمية لسلطات منظمة التجارة العالمية، وسيعنى أيضاً نشر وتطبــيق مــبادىء المنظمة، ونظامها فى تسوية المنازعات (بما فيها استخدام العقــوبات الــتجارية، والوســائل ذات العلاقة بالمعاملة بالمثل) فى سياسة الاستثمار.

ســيكون هــذه المقترحات آثار عميقة على سلوك وعمليات ونتائج الاستثمار الأجنبى على اتساع العالم، وفى كل بلد وسوف يكون للشركات عابرة القوميات حرية، وحقوق وسلطات أكبر لإدارة الأعمال فى أى مكان فى العــالم، متحررة من إجراءات حكومية كثيرة تواجهها الآن، ولن يكون للحكــومات- بعــد ذلــك- الحق أو السلطة لرسم أو فرض سياساتها الأساســية، أو قوانيــنها التى تنظم دخول وسلوك وعمليات المشروعات الأجنبــية فى اقتــصاداتها. إن القوانين والسياسات الوطنية القائمة، والتى تفــرض القــيود على الأجانب حالياً سيكون عليها أن تُسحب أو تعدل، لتــتوافق مــع المعاهدة الجديدة للاستثمار متعدد الأطراف. سيكون لذلك مضامين خطيرة، حيث أن معظم البلدان النامية، لديها الآن سياسات تسعى لتطويــر شــركات محلــية، ولمــنع زيادة سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصادات الوطنية.

ويجــب علــى الــبلدان النامية أن تولى انتباها عن كثب لتحركات الــشمال فى هذه القضية لمنع هذه المعاهدة. إنها ليست- ببساطة- "مسألة فنــية فى الــتجارة"، كى تترك ليتفاوض موظفو التجارة بشأنها، كما أن لها أهمية كبيرة من حيث التأثير الخطير على الاقتصاد والسيادة، وأنماط الملكية،

وبقـــاء المـــشروعات المحلـــية، والأعمال والشركات، وتوقعات التوظيف، وكذلك على الحياة الاجتماعية والثقافية (Khor 1996).

### تعزيز حقوق الملكية الفكرية عبر القوميات:

إن مجالا رئيسياً آخر قد وضع تحت الجات للمرة الأولى فى ظل جولة أوروجـــواى، وهـــو تنظـــيم وفرض حقوق الملكية الفكرية- حق النشر والتألـــيف، العلامـــات الـــتجارية، وادعاءات حقوق ملكية أخرى لريوع احتكارية. بالنسبة للجنوب ككل، فإن الخسارة الجماعية الأكبر، فى جولة أوروجواى، لعلها تكون ناشئة عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والـــتى تم تعزيـــزها. إن معظم الدول- فيما يخص الزراعة، والعلاج الطبى ومنتجات أخرى، وكذلك مراحل تصنيع- قد أعفيت من قوانين التراخيص الوطنية الخاصة بها، ولكن يإذن من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. إن كل شىء تقريباً سيكون موضوعاً لحماية دولية صارمة لحقوق الملكية، ما لم تكـــن معفاة بشكل صريح فى الاتفاقية. فى بلدان العالم الثالث التى تمتلك الآن صـــناعات أدوية وطنية، يتوقع أن أسعار الأدوية ستزيد بشكل خطير، وستؤدى الأدوية الأجنبية إلى انتهاكات عميقة.

إن الـــتطورات الجديدة فى التكنولوجيا الحيوية، سوف تعنى أن أنماط الـــبذور الجديـــدة، سترخص بواسطة شركات الأعمال الزراعية الدولية، لدرجـــة أن الفلاحين الصغار، سيكون عليهم شراء بذور جديدة كل عام، بـــدلاً من استخدام بذورهم الخاصة فى المستقبل. وفى الوقت الحالى، يوجد

قليل من البراءات المحمية، فى معظم البلدان الفقيرة، حيث لا يكون معظم الناس- فى الغالب- قادرين على تحمل المدفوعات الباهظة نظير حق المؤلف أو المخترع. والآن سيكون على حكومات العالم الثالث أن تدخل قوانين لحماية البراءات الدولية وملاكها، وهم بشكل رئيسي الشركات الأجنبية عابرة القوميات.

والأرجح أن البلدان النامية، سيكون عليها أن تدفع أسعاراً باهظة فى ظل القواعد الصارمة، نظرًا لأن الشركات فى البلدان الغنية تمسك بمعظم البراءات المسجلة. ورغم ذلك، فمنذ كتبت مسودة الاتفاقية، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على البلدان النامية، كى تتجاوب مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بسرعة أكبر مما اتفق عليه فى جولة أوروجواى (Business Times 29 August 1994).

وقد يكون بإمكان الولايات المتحدة أن تفرض إرادها، طالما أنها تنشر قائمة البلدان التى تتهمها بالفشل فى حماية حقوق الملكية الفكرية لشركات الولايات المتحدة كل عام. لقد وصلت القائمة حاليًا إلى ٣٧ بلدا مشتملة على الاتحاد الأوربى واليابان، وكذلك بلدان أفقر. فإذا لم تخضع البلدان، فإنها تخاطر بعقوبات تجارية أمريكية. وعلى رأس القائمة تأتى الصين، التى أعاقتها الولايات المتحدة طويلا- بنجاح- عن أن تكون عضواً مؤسساً فى منظمة التجارة العالمية. وكما ذكر سابقاً، فإن مجال القدرة على الحصول على براءات، قد تعزز بشكل كبير فى ظل نظام التراخيص الجديد. ستكون البراءات متاحة لأى اختراع، سواء أكان منتجات أم عمليات إنتاج، فى كل

ميادين التكنولوجيات الصناعية. وستمتد الحماية من السلع المصنعة والأدوية إلى الكائنات الدقيقة، وعمليات الإنتاج متعدد المراحل فى المجال غير الحيوى وفى الأحياء الدقيقة والتنوع النباتي. وبكلمات أخرى، فإن القطاعات الكلية فى الزراعة والصناعة، بما فيها التكنولوجيا الحيوية، ستغطيها الاتفاقية.

إن الأساس الضمنى لنظام البراءات، هو أيضاً قد تغير. إن ملاك البراءات لديهم التزام بتشغيل الترخيص فى البلد الذى منحهم حق الترخيص، ولم يكن ينظر للواردات من قبل، باعتبارها تشغيلا لترخيص أو براءة اختراع. إن نظام البراءات الجديد يتيح أن المنتجات التى أنتجت محلياً والواردات أيضاً، سيسمح لها بحقوق تراخيص دون تمييز. وهذا يعنى أن البراءات (التراخيص) ستعتبر ليس فقط من أجل تأسيس احتكار التصنيع، ولكن أيضاً لتأسيس احتكار واردات. وهكذا لن يكون لمالك الترخيص أى التزام إزاء الحكومة الوطنية التى تمنح حقوق ترخيص البراءة. لا يمكن أن يكون هناك فحوص على الواردات من السلع المرخصة، التى يمكن بيعها بأسعار تحويل، طالما لا توجد سيطرة على السعر يمكن تطبيقها عليها.

إن TRIPs سوف تمكن الشركات الأجنبية من اختراق والهيمنة على الأسواق الوطنية بسهولة أكثر. من الواضح أن الشمال، بقيادة الولايات المتحدة قد أتى بالـ TRIPs إلى أجندة الجات لإحكام احتكارات شركاته على التكنولوجيا، هكذا يكون معوقاً، ومحبطاً، ورافعاً لتكلفة نقل التكنولوجيا للجنوب. بينما كان مفترضاً فى دورة أوروجواى أن تطور

اللبرلة الاقتصادية، وتحرر التدفقات، فإن اتفاقية TRIPs، تكون حمائية بشكل واضح ضد الجنوب، إذ تعوق تدفقاً حرًا للتكنولوجيا فهي هكذا تزيد مزايا الشمال فى التكنولوجيا، وتمنع نشوء منافسين صناعيين جدد. ويعكس للبلدان النامية أن خسائر الرفاهية، عندما تتبنى، وتنفذ، وتفرض قاعدة معايير، فى شروط الـ TRIPs فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية مثل طالما أن المرجح أن تكون تكاليف حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية للأجانب فى ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، TRIPs لمنظمة التجارة العالمية، تفوق عوائدها (Business Times, 22 August .1994)

وحيث أن الاستثمار الأجنبى المباشر سيكون أكثر حركية، ويمكنه أن ينتقل بحرية أكبر إلى البلدان النامية، وسيمنح حماية أقوى فى ظل TRIMs لحقوق الملكية العسكرية المتعلقة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS فالأرجح أن تقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف سيتقلص وحيث أن الشركات عابرة القوميات- على وجه العموم- تعارض البدء بنقل التكنولوجيا، فإن الحكومات المضيفة ستكون أيضاً أقل نفوذًا من أن تجعلها تفعل ذلك فى ظل القواعد جديدة. هكذا، فإن دور الحكومة فى محاولة أن تؤسس تنمية تكنولوجية سيخفض إلى الحد الأدنى.

إن الأثر الرئيسى لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPs، على الصناعة الدوائية، على سبيل المثال، سيكون على أسعار الأدوية، التى يمكن أن ترتفع إلى الدرجة التى تجعل من الصعب إطلاقاً على الفقراء تحملها

(Keayla, 1994). وســـيكون الأثـــر الثانى فى الإتاحة، إذ يوجد قليل من العقاقير/ الأدوية، من مصادر طبيعية (Keayla 1994). الأرجح أن معظم العقــاقير ستـــستورد، ومـــن المرجح أن الاعتماد على الأدوية المستوردة سيتصاعد. كذلك فإنTRIPs ستؤثر عكسياً على البحوث المحلية، ونشاط التنمـــية. فمعظم البلدان النامية لا تملك أرصدة أو هياكل أساسية تضارع الشركات عابرة القوميات فى البحوث الأساسية. وبسبب ندرة الأرصدة، خاصـــة فى ميادين العقاقير والأدوية، فإن البحث فى القطاع العام والقطاع الخـــاص كلاهمـــا، يتركز بشكل رئيسى فى تكنولوجيات عمليات الإنتاج وســـتتأثر جهـــود وبحـــث كهذه بشدة، إذ لن يوجد آخذ لتكنولوجيات عمليات إنتاج جديدة.

## تحرير تجارة الخدمات

مثلها مثل الجات، (GAT) فإن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) توفـــر القاعدة القانونية التى يتم على أساسها التفاوض للتخلص مـــن القـــيود متعددة الأطراف التى تميز ضد موردى الخدمات الأجانب، وبالأحرى تنكر عليهم دخول السوق. وتختلف (GATS) عن GATT فى أوجـــه عديدة. لعل أهم اختلاف هو أن مبادىء المعاملة الوطنية (أى عدم التمييـــز)، ودخول السوق (بمعنى الحرية فى دخول السوق والخروج منه) تتوفـــر تلقائياً فى ظل GATS. إن المفاوضات على المعاملة الوطنية ودخول السوق بالنسبة للخدمات فى ظل الـــ (GATS) ، يمكن مقارنتها بمفاوضات

التعريفة الجمركية على السلع فى ظل (GATS) . وكما هو معلوم جيداً فإن القيود على التعاملات الدولية فى الخدمات قد تجسدت فى القوانين المحلية للبلدان والإجراءات والمعايير الأخرى بها. إن تلك القيود سيتم لبرلتها (التحرر منها) فى ظل (GATS)، هكذا يتم خلق نظام للخدمات، مشابه لنظام السلع غير الخاضعة للرسوم. إن (GATS) سوف تضع تحديات جديدة أمام الخدمات. أن تضمين الخدمات ف الاتفاقية يعكس أهميتها المتنامية فى الاقتصاد العالمى. فخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ بلغ معدل نمو الخدمات ٩,٥% فى المتوسط سنوياً، بينما تمت الصادرات السلعية بمعدل ٧,١%. وتهيمن الأمم الصناعية الرئيسية، على معظم تجارة العالم فى الخدمات. إن التحرير المالى هو القوة الدافعة الرئيسية فى اتفاقية (GATS).

لقد أكملت مفوضية (GATS) للتجارة فى الخدمات المالية مفاوضاتها فى ٢٨ يوليو ١٩٩٥. لقد وافق تسعة وعشرون عضواً فى منظمة التجارة العالمية، على البدء فى تنفيذ جداول الالتزامات الجديدة فى ٣٠ يوليو ١٩٩٦. وقد بلغت تقديرات الاتفاق نحو ٩٠% من التجارة العولمية فى الخدمات المالية. وفى ظل الاتفاقية، ستوسع البلدان الموقعة من تعاملات ودخول الأسواق، و"المعالة الوطنية" لجميع البلدان، على أساس من جدول الالتزامات الوطنية. وكما هو الحال فى اتفاقيات أخرى، يمكن إرجاع المعاملة الوطنية، إلى توفيق معاملة الموردين الأجانب بما لا يقل تفضيلاً عن الموردين المحليين.

### منظمة التجارة العالمية:

لقـــد صدق جميع أعضاء GATT على تأسيس منظمة التجارة العالمية فى ٦ سبتمبر ١٩٩٤، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، مع أول يناير ١٩٩٥. ووافق أعضاء المنظمة على تعيين ريناتو روجيرو، وزير الـــتجارة الإيطـــالى السابق، كأول مدير عام. لقد كرست منظمة التجارة العالـــية لتوفير الإطار المؤسسى والإجرائى لتسهيل تنفيذ القواعد الأساسية المتفق عليها فى جولة أوروجواى، بفاعلية من الممارسات، مع افتراض أن يتم ذلـــك بطرق مفهومة على نحو أفضل للجمهور، ووسائل الإعلام، وموظفى الحكـــومات والمحامين ثالثا، أن يقدم هيكل المنظمة بعض التجديدات الهامة لتسهيل التنفيذ الفعال لدورة أوروجواى (Jackson 1995).

إن هـــيكل منظمة التجارة العالمية، سيتسع أيضاً فى بنائه المؤسسى، لما جـــد مـــن أمور تم التفاوض عليها فى جولة أوروجواى، لا سيما الخدمات وحقـــوق الملكـــية. وبدون الآليات القانونية التى وفرتها المنظمة، كان من الصعب تماماً أن تعمل، حيث أن الجات ذاتها تطبق فقط على السلع. ويوفر ميـــثاق منظمة التجارة العالمية فرصاً أفضل بكثير للتقدم والتنمية المستقبلية هـــيكلها المؤسسى، ليس فقط من أجل التعاون فى التجارة الدولية، ولكن أيضاً فى ميادين أخرى تتقرر ف المستقبل. وقد تم إكمال هذا الهيكل، بآلية تعزيـــز فعالـــة، لتأســـيس نظـــام اقتصادى عالمى، يسمح بحرية عمل أكبر للشركات عابرة القوميات، وسيتم فى ظله تقليص متزايد لتدخل الحكومات لا سيما فى الجنوب.

وبالطبع، فإن هذا يثير السؤال- حتما- عن دور منظمة التجارة العالمية كجزء من "النظام العالمى الجديد" أو "نظام بريتون وودز الجديد"، باعتبارها شريكاً لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إلا أنه بخلاف البنك والصندوق، سيكون للبلد صوت واحد. لكن حيث أن المنظمة تعتبر على الولايات المتحدة والبلدان السبع الكبار فى معظم تمويلها، وحيث أن تملك الدول هيمن على التجارة العالمية، بما يصل لثلثى هذه التجارة، فالأرجح أنها ستفقد تلك الميزة، أن القوى العظمى تحاول، وبالتأكيد، ستظل تحاول استخدام منظمة التجارة العالمية بطرق تؤدى لصالحها، كما نجحت بالفعل فى ذلك مع الأمم المتحدة ومنتديات دولية أخرى فى السنوات الأخيرة. هكذا تخشى البلدان النامية أن الشركات الكبرى عابرة القوميات، التى تهيمن على على الاقتصاد العالمى، ستظل حرة فى السيطرة من خلال مكافحة الإغراق وغيرها من الإجراءات، لضمان أن النظام يعمل لصالحها.

إن بلدانا أوربية وآسيوية عديدة، قد حذرت، أيضاً، من "بعض القوى" التى لا تزال مستمرة فى استخدام معايير أحادية لحل نزاعات التجارة ثنائية الأطراف، وهناك إشارة واضحة لاستخدام الولايات المتحدة لقانونها ضد اليابان فى فبراير ١٩٩٤، بعد وقت قصير من اختتام جولة أوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٣. كان هذا أيضاً واضحاً منذ أواخر ١٩٩٤، عندما قاومت الولايات المتحدة رفض طلب عضوية الصين- التى تخلت عن اتهامها للجات بأنها "كارتل رأسمالى" بعد الانقلاب الشيوعى فى ١٩٤٩- كى تلتحق بمنظمة التجارة العالمية. كما هددت واشنطن أيضاً بتعريفات

عقابيــة قدرها ٢,٨ مليون دولار أمريكى على الواردات من الصين، على خلفية أن بكين لم تفعل ما يكفى لكبح القرصنة واسعة النطاق على الحقوق الأمــريكية فى حقوق النسخ، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع. إن مثل هذه العقوبات التجارية، هى معايير غالباً ما يتم الرجوع إليها من جانب واشنطن فى تسوية نزاعاتها التجارية مع بلدان أخرى.

إن مــثل هذه الأفعال- التى ينظر إليها أحياناً كجزء من استراتيجية "تجــارة مــدارة"- تهدد اتفاقية جولة أوروجواى بشكل واضح، لكن لا الجــات، ولا منظمة التجارة أدانتا أفعال واشنطن ويجد معظم الأعضاء فى ذلك بالفعل مصدراً كبيراً لإجهاد التكيف مع اتفاقيات جولة أوروجواى، الــتى تتطلب تغييرات رئيسية فى كثير من القوانين والسياسات المحلية. إن بعض هذه التغييرات، على الأقل سيكون لها آثار سلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياســياً، فى الجــنوب علــى وجه الخصوص. وبرغم ذلك، فإن البلدان الــصناعية قــد أدخلت بالفعل، قضايا جديدة لتدرج على جدول أعمال المفاوضــات، تتــضمن الاستثمار الأجنبى، معايير العمل، والبيئة، وسياسة النافسة.

إن المــضمون المقتــرح عن "البنود الاجتماعية"- كالمعدلات الدنيا للأجــور، قضايا حقوق الإنسان، المعايير البيئية، وسياسة المنافسة- فى إطار عمل منظمة التجارة العالمية، قد استقطبت بالفعل معارضة هامة من كثير من البلدان النامية. وبرغم أن الولايات المتحدة قد قالت إن الحد الأدنى العولمى للأجور، ليس جزءاً من جدول أعمال البنود الاجتماعية، فإنها-فجأة- بدت

شــغوفة بإدخال معايير عمل دولية معينة، كجزء من جدول الأعمال، بعد ســنوات من الحياد، إن لم يكن العداء لمثل هذه الأمور، بما فيها الانسحاب من منظمة العمل الدولية، فى الثمانينيات. لقد تم الاعتراض بشدة على هذا الاقتراح من جانب أهم المتحدثين الرسميين للبلدان النامية، الذى ادعى أن البلدان النامية قد أضيرت -بالفعل- بشكل خطير. إن الميزة الرئيسية لدى الــبلدان النامــية، هى التكلفة النسبية الأقل للعمل. وقد أثير الجدال بأن التحــرك نحــو ربط معايير العمل الدولية بمعايير التجارة الدولية، سيكون معادلاً لتقويض الميزة النسبية الوحيدة المتبقية للبلدان النامية.

ستكون منظمة التجارة العالمية أكثر قوة من الجات، فى الإشراف على الــنظام الاقتصادى العولمى الجديد، مغطية تجارة السلع المصنعة والزراعة، والخــدمات، وحقــوق الملكية، وترتيبات الاستثمار أيضاً. سيكون لمنظمة التجارة العالمية نظاماً متكاملاً لتسوية النزاعات، الذى يعنى فى الواقع أنه أن لم تف بلد بالتزاماتها فى أحد المجالات (تعزيز حقوق الملكية الفكرية، مثلاً)، يمكن تطبيق العقوبات عليها فى مجال آخر، يكون ضرورة عليها أعظم (مثال ذلــك، صادراتها من المنتجات الأولية). والأرجح أيضاً أن منظمة التجارة العالمــية تنسق برامجها وسياساتها، بشكل متزايد مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ويمكن لإحدى النتائج أن تكون "مشروطية مؤسسية هجين"- ويمكــن لهذا أن يفضى، على سبيل المثال، أن يسمح بقروض البنك الدولى فقــط، إذا شهدت منظمة التجارة العالمية بأن المقترضين المتوقعين ملتزمون بقواعدها. والأرجح أن المنظمة تعاقب حكومات الجنوب انتقائياً على أساس

من توجيهات تضعها القوى الاقتصادية الكبرى، لكن لا يبدو من المرجح أن تفــرض قواعدها، عندما يهزأ بها أكثر الأعضاء قوة. هكذا فإن المرجح أن الــشمال سيــستمر فى استخدام المنظمة فى خلق وتحويل الإطار المؤسسى الدولى لتعزيز مصالحه الخاصة بشكل أكبر على حساب الجنوب. ومن هنا فــإن المنظمة تمثل تهديداً لمصالح وسيادة البلدان النامية، سياسياً واقتصادياً. ولا يــثير الدهــشة -إذن- أن اختتام جولة أوروجواى، وتأسيس منظمة التجارة العالمية، قد تطابقا مع فجر حقبة جديدة من إعادة الكولونيالية.

يجب على النضال المستمر من أجل الكرامة الإنسانية فى الجنوب، أن يأخــذ فى اعتــبار الأزمــنة الصعبة التى نعيش فيها، والحاجة إلى مواجهة الــتحديات المعاصرة بإبداع، كما نتعلم الدروس الغنية من الماضى. ويجب علــى هذا الجهد أن يدرك ضرورة السعى الدءوب للوحدة على أساس من القــيم العالمــية المشتركة والمتفق عليها، يتم استدعاؤها من كل الحضارات والثقافات.

إن المبادرات من أجل قرن جديد، وألفية جديدة، يجب أن تنسجم مع الاحترام الواجب لاختلافاتنا، عند بناء الجوهر الأخلاقى العام الذى نقدره جمــيعاً. ويجب عليها أن تدرك وتحترم كرامة وحقوق ومسئوليات الإنسان الفــرد، خاصــة فى علاقــته بالمجتمع الإنسانى، وكذلك السلطة الأخلاقية الفائقــة. لذا فإن مستقبلنا سيعتمد بشكل حاسم على إحساسنا بالاحترام المتبادل، والقابلية للمحاسبة، المشاركة فى المسئولية عن أحوال الإنسان.

إن مــا أخــشاه أننا قد نكون- بغفلة- قد خسرنا ووسائل التقدم الإنــسانى، تــاركين السوق والأعمال لملء الفراغ، وفقاً لمصالحها الخاصة كالعادة. بل إن الأجيال المبكرة من الحركات الاجتماعية، قد تمت إزاحتها فى الغالب بواسطة وكالات تنظيمية غير حكومية للخدمة الذاتية، لحساب توكــيلات مــصالح خاصة متكرة فى زى المصالح العامة. سيكون التحدى الــذى يــواجه الجنوب، هو الاستجابة الملائمة والخلاقة للظروف الصعبة الجديدة لزماننا، بإدراك- بين أشياء أخرى- لوثاقة الصلة المستمرة للوطنية، وافتــراض الدور المستمر للدول، والكامن منه خاصة، فى مواجهة ما يبدو وغير قابل للمقاومة، من صعود مصالح الأعمال عابرة القوميات.

وبرغم الكثير من الشراك والأخطاء التى ارتبطت بالوطنية الاقتصادية فى جنوب ما بعد الكولونيالية، فإن التاريخ المتنوع لنماذج التصنيع المتأخر، تذكرنا بمصاعب وتحديات الحصول على سياسة صناعية صحيحة.

وبينما تعد التجارب القريبة لبلدان الصف الثانى بجنوب شرق آسيا، تعــد أوثق صلة بباقى الجنوب فى بعض الجوانب، فإن دروس الخبرة الرفيعة للــيابان فى السياسة الصناعية، وكذلك خبرة بلدان شرق آسيا من الصف الأول، لا يجــب أن يفقدها الآخرون. إن اختتام جولة أوروجواى للمجات، وتأسيس منظمة التجارة العالمية فى مكانها، قد تم تبريرها بواسطة أيديولوجيا النيوليــبرالية الاقتصادية، بأنها الأفضل لصالح جميع الأمم المشاركة. إلا أن النظام الجديد، لكونه قد خلق بواسطة منظمة التجارة العالمية، سيصبح قيداً

آخــر، ويحــبط مبادرات سياسة اقتصادية، وهكذا يقوض توقعات تصنيع متأخر زمنياً، وإمكانية تقليل عدم التكافؤ العولى كذلك.

مــلاحــظات:

١- لقد اقترح أن اللبرلة الاقتصادية، قد شجعها فشل تدخل الدولة، أكثــر مــن تغير مصالح الطبقة. وبعد كل شيء، فإن البرجوازية الصغيرة كطــبقة لا تحتاج- فى الواقع- إلى مشروع مملوك للدولة، لتعزز مصالحها، وأن الكثير من تدخلات الدولة، كان فى الغالب مضاداً للإنتاجية من أجل التــراكم الخــاص، على الأقل بواسطة بعضها. ثمة دول و.. دول. وكون بعــضها- فقط- لا تستطيع أو تفشل فى تنمية تراكم الرأسمال الخاص، لا يعنى أن كل الدول عاجزة مؤسسيا عن فعل ذلك.

٢- هنا، من المفيد أن نذكر أنفسنا بالتمييز بين إنتاج السلع للسوق وعلاقات أجر العمل المتضمنة فى الإنتاج الرأسمالى، فالأولى لا تعنى الأخيرة.

٣- كلتا المجموعتين قد تكتلتا معاً، مع اليابان كاقتصاد آسيوية ذات أداء رفــيع، فى دراســة البنك الدولى (١٩٩٣) "معجزة شرق آسيا ذات النفوذ".

## المـــراجــــع

Akhtar Hasan Khan, 1994, "The Impact of Uruguay Round on World Economy", paper presented alt the Tenth Annual General Meeting, Pakistan Society of Development Economists, 2-5 April. Islamabad. Pakistan.

Akyuz, Y. and C. Gore, "Investment-Profits Nexus in East Asian industrialization", UNCTAD discussion paper no. 91 (October).

Amsden, A.H., 1990, Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press, New York.

Amsden, A.H.. 1995, "Like The Rest: Southeast Asia's Late Industrilisation", Journal of International Development, September.

Bhagwati, Jagdish. "Export-promoting strategy: Issues and evidence". World Bank Research Observer, 3(1), Jan.; 27-57.

Bowie, Alasdair, 1991, Crossing the Industrial Divide: State. Society, and the Politics of Economic Transformation in Malaysia, Columbia University Press. New York.

Chang Ha-Joon. 1994, The Political Economy of Industrial Policy, Macmillan, London.

Chang Ha-Joon, 1995a, "Transnational Corporations and Strategic Industrial Policy", paper presented at the WIDER conference on 'Transnational Corporations in the Developed, Developing and Transnational Economies: Changing Strategies and Policy Implications', King's College, Cambridge,

21-23 Sept.

Chang Ha-Joon, 1995b, "Key Issues in Industrial Development — Some Lessons for Viet Nam"(draft).

Chang Ha-Joon. 1995c, "The Evolution of the Perspectives on Regulation in the Postwar Era", paper presented al the World Bank Regional Workshop on "Managing Regulatory Policies and Reforms in East Asia: The Changed Role and Roles of the State", Kuala Lumpur, 3-7 July.

Correa, Carlos M.. 1995. "The Uruguay Round: The Social Costs of New Patent Rules". Third World Economics, no. 117, 16-31 July. pp. 19-20.

Deyo, Fredric (ed,). 1987, The Political Economy of the New Asian Industrialism. Cornell University Press, lthaca.

Dobson. Wendy, 1993, Japan in East Asia: Trading and Investment Strategies, ISEAS. Singapore.

Fukuyama, Francis, 1995, Trust, Free Press, New York.

Hamilton, Collen and John Whalley, 1995, "Evaluating the Impact of the Uruguay Round Results on Developing Countries", The World Economy. 18( 1).

Harmsen. R.. 1995, "Regional Trading Arrangements". in International Trade Policies: The Uruguay Round and Beyond. World Economic and Financial Surveys. International Monetary Fund, Washington D.C.

Harrison. Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr, 1995, "Quantifying the Outcome of the Uruguay Round", Finance and Development, December: 38-41.

Huntington. Samuel P., 1993, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, 72(3). Summer: 22-46.

Islam, Shada, 1996. "Yearning to be Free", Far Eastern Economic Review, May 2: 76.

Jackson, John H., 1995, "The World Trade Organization Watershed Innovation or Cautious", The World Economy, 18: 11-31.

Jesudason, James V., 1989, Ethnicity and the Economy: The State. Chinese Business, and Multinationals in Malaysia, Oxford University Press, Singapore.

Jomo K.S. (ed.), 1995, Privatizing Malaysia: Rents, Rhetoric. Realities, Westview, Boulder.

Keayla. B. K.. 1994, "Final Dunkel Act, New patent regime: myth and reality", Frontline, May 6: 14-16.

Khor Kok Peng, 1994, "The South at The End of The Uruguay Round". Third World Resurgence, 45: 35-38.

Khor Koh Peng, 1995. "Countering the North's new foreign investment treaty", Third World Resurgence, 64: 10-13.

Konan, Denise Eby, Summer J, La Croix, James A Roumassett and Jeffery Heinrich, 1995, "Intellectual Property Rights in the Asian-Pacific Region: Problems, Patterns and Policy", Asian-Pacific Economic Literature. 9(2): 13-35.

Korhonen, Pekka, 1994, "The Theory of the Flying Geese Pattern of Development and Its Implications", Jourtial of Peace Reseurch, 31(1): 93-108.

Kreinin, Mordechai E., 1995, "The Uruguay Round and the Future of Trade Policy", In Mordechai E, Kreinin (ed.), Contemporary Issues in Commercial Policy, Pergamon. Oxford. pp. 83-90.

Krueger, Anne. 1974, "The Political Economy of Rent Seeking Society", American Economic Review, 64(3).

Lawrence, Robert Z., 1993. "Future for the World Trading System and Their Implications for Developing Countries", in Manuel R. Agosni and Dianna Tussie (eds), Trade and Growth, New Dilemmas in Trade Policy, Macmillan, London, 1993, pp, 43-68.

Little. I.M.D.. 1981. "The Experience and Causes of Rapid Labour Intensive Development in Korea, Taiwan Province. Hong Kong and Singapore", in E. Lee (ed.) Export-led Industrialization and Development in Singapore, International Labor Organisation, Asian Employment Program, Singapore,

Pack, Howard and Larry Westphal, 1986, "Industrial Strategy and Technological Change: Theory vs. Reality", Journal of Development Economics, 22: 87-128.

Pasuk Phongpaichit, 1989, The Recent Wave of Japanese Investment in South- east Asia, ISEAS. Singapore.

Perkins, Dwight, 1994, "There are at least three models of East Asian Development". World Development: 22(4). 655-661,

Schultz. Siegfried, 1993, "Services Sector in Uruguay Round", Intereconomics, Sept/Oct.

Sen, S. R.. 1994. "From GATT to WTO". Economic and Political Weekly, 29(43), Octaber 22: 2802-2803.

Smeets, Maarten. 1995. "Tariff Issues in the Uruguay Round: Features and Remaining Issues", Journal of World Trade Law, 29(3).

Takeuchi Junko, 1993. "Foreign direct investment in ASEAN by small and medium-sized Japanese companies and its effects on local supporting industries", Pacific Business and Industries, 4.

Taheuchi Junko. 1995, "Trends and prospects for foreign investment in ASEAN countries in the 1990s", Pacific Business and Industries. 27.

Unger, Danny. 1993, "Japan's Capital Exports' Molding East Asia". in Danny Unger and Paul Blackburn (eds), Japan's Emerging Global Role, Lynne Rienner, Boulder.

Von Urff, Winfried. 1995, "The Result of the Uruguay Round Concerning Agriculture and Their Consequences", Economics, 51.

Wade, R., 1990, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton University Press, Princeton.

White. G. (ed.) 1988, Developmental States in East Asia, Macmillan, London.

World Bank, 1993, The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy. Oxford University Press. New York.

Yoshihara, K.. 1988. The Rise of Ersatz Capitalism in Southeast Asia, Oxford University Press. Singapore.

Yoshihara, K., 1995, The Nation and Economic Growth: The Philippines and Thailand, Oxford University Press, Kuala Lumpur.

# قائمة مطبوعات
# مركز البحوث العربية والأفريقية
# ١٩٨٧- ٢٠٠٧

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل

بلاد النفط، ١٩٩١.

١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمــد علــى دوس، حــياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أميــنة رشــيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢ .
١٩. المــسألة الفلاحــية والــزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جــويل بنــين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشــكاليات الــتكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمــد يوســف أحمــد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنــى الفلــسطينية فــى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفــريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركــز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار،١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جــاى ( تحريــر)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب،

ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.

٢٨. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين،١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا

والــوطن العربــى، مــع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.

٤١. ســمير أمــين (تحريــر)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.

٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣. مــصطفى كامــل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.

٤٥. عــبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.

٤٦. جــويل بنــين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مــصر الجــزء الثانــى، تــرجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية، ١٩٩٦.

٤٧. عــبد الغفــار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتــصادية والاجتماعــية فــى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.

٤٨. ســمير أمــين (تحريــر)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.

٤٩. ســمير أمــين (تحريــر)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربــى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.

٥٠. كمــال مغــيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨

٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون،١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد ( تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى،

.١٩٩٩

٦٣. عـزة خلـيل (إعـداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩ .

٦٤. يوسـف درويـش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تـاريخ الحـركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانـى بالـتعاون مـع لجـنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.

٦٥. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحريـر)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.

٦٦. أميـنة رشـيد (تحريـر)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٧. فـاروق القاضـى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية،٢٠٠٠.

٦٨. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغـة، الـورقة الأولـى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغـات فـى مـصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٩. محمـد سـيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تـاريخ الحـركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الـثالث بالـتعاون مـع لجـنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٧٠. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية،

المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.

٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغـة، الـورقة الثانـية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العـربية فـى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شـهيدة الـباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمـى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحـركة الـشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مـصطفى مجـدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١
٧٧. عـبد الغفـار شـكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانـسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عـبد الغفـار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٨٠. كويسى بـراه، اللغـات الأفـريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتيـنو بيكيلـى، وآخـرون، دراسـات مخـتارة/ التحولات الاجتماعـية والمـرأة الأفـريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بـأديس أبابـا، تقـديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحـركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتـى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٤. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحريـر)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتـى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغـة، الـورقة الثالثة– مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سـمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. أكيكي بي موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. فخرى لبيب، حلمى شعراوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير )، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة

توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلـــد الخـــامس، نـــشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. ســـمير أمـــين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الـــصين– فيتـــنام– كـــوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عـــبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تـــنموية– الجـــزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحـــديات وآفـــاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لـــشرق وجنوبـــى أفـــريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخـــرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جـــردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة– مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هـــويدا عدلـــى (تحريـــر)، ثقافـــة وسائل الاتصال فى الوطن

العربي: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، ترجمة: م.سعد الطويل، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٨. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠٩. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.

١١٠. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.

١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.

١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى

واستـشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.

١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة: سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أي مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٦. هاين ماريز، جنوب أفريقيا:حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.

١١٧. د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.

١١٨. د. حمدى عبد الرحمن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى – جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٩. فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.

١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة

برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سـمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنـسانية، تـرجمة: م. سعد الطويل، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمي الثالث، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٢. عـبد العال الباقوري، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٣. رمـسيس لبـيب (تحرير وتقديم)، اليسار في الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.
١٢٤. ألفـريد نهـيما (تحريـر)،قـضايا السلم المنشود في أفريقيا: الـتحولات والديمقـراطية والسياسات العامة، ترجمة:مصطفى مجـدى الجمـال، نـشر مـشترك مـع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٥. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلـد الـثامن، نـشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٦. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغـة، الـورقة الخامسة- يونيه ٢٠٠٥ (اللغة والإيديولوجية والسلطة)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
١٢٧. عـزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فـي العـالم العربي، نشر مشترك مع المنتدى العالمي للبدائل، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٨. سـامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في السودان، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٩. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٠. أحمد سليّم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية جـ٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.

١٣١. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمى: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٢. حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

١٣٣. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

١٣٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٥. عبد الله على إبراهيم، أصيل الماركسية: النهضة والمقاومة في ممارسة الحزب الشيوعي السوداني، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٦. آرشى مافيجى، التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا- دراسة فى النظرية والتطبيق إقليم البحيرات العظمى، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال- تقديم حلمى شعراوى، الناشر، مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠٠٧.

١٣٧. ب. بيكمان- ل.م. ساشيكوني (تحرير)، أنظمة العمل واللبرلة: إعادة هيكلة علاقات الدول- المجتمع فى أفريقيا، ترجمة: عزة خليل، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٧.

١٣٨. سـمير أمـين (إشـراف)، الفلاحـون وتحديات القرن الواحد والعـشرين، تـرجمة: باتـسي جمال الدين- غادة طنطاوى، مراجعة سعد الطويل، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٣٩. وداد مترى: قلب بحجم الوطن، إعداد مركز البحوث العربية والإفريقية، مطبعة مركز المدينة، ٢٠٠٧.
١٤٠. سـعد الطـويل وآخـرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الأول، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ونشر مشترك مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٤١. مـصطفى مجـدى الجمال، كتاب البوليفاري، تشافيس : جدل الثورة والكاريزما، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٧.
١٤٢. عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٧.
١٤٣. حـسنين كشك وآخرون- تحرير، أحوال الزراعة والفلاحون فـي ظـل سياسات التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع مركز المحروسة والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧.

## كراسات المركز

١. أحمـد هنـي، حـول إجـراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عـصام فـوزى، تـرجمة ثلاثـة قـراءات سـوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مـصطفى نـور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات

التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦. موشـــى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا في عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمـــد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إســـماعيل زقــزوق، المهمــشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
٩. عــبد الغفـــار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠.حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١.أحمـــد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢.عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣.أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر،نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤.عــريان نــصيف (تحريــر)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقـــع.... وآفـــاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥.د.محمـــد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأســـتاذ" لعـــبد الله الـــنديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦.مـــدحت أيـــوب, قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى, نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٧.كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن

الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.

١٨.سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة, ٢٠٠٤.

١٩.محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢٠.بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.

٢١.الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

٢٢.د.حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

٢٣. د.سيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

## كتيبات كوديسريا

١- أوكواديا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا،١٩٩١.

٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.

٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.

٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.

٥- مومار ديوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.

٦- أديمولات - سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.
٧- م٠ مامداني،آخـــرون، الحـــركات الاجتماعـــية والعلمـــية الديمقراطية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٨- ثانـــديكا مكانداويـــرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٩- آرشـــى مافيجـــى، الأســـر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عـــبدو مالـــك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تـــادى آكـــين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممـــادو ديـــوف، ليبـــرالية سياســـية أم انـــتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديـــو شـــوفتان، مـــاذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تـــشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع في كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-ســـليمان بـــشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

٢١- عثمان كان، المثقفون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.

## سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

### ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق

البحث والضغط والدعوة.

٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.

٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

## ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

## النشرات

١- **نشرة البحوث العربية**:من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.

٢- **نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)**: من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٦.

٣-**نشرة العلوم السياسية الأفريقية**: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- **نشرة الذاكرة الوطنية**- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- **نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:** العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.

٦- **نشرة المنتدى العالمي للبدائل:** العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- **نـــشرة مـــنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا** (أوسريا)، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٦.

**تحت الطبع.**

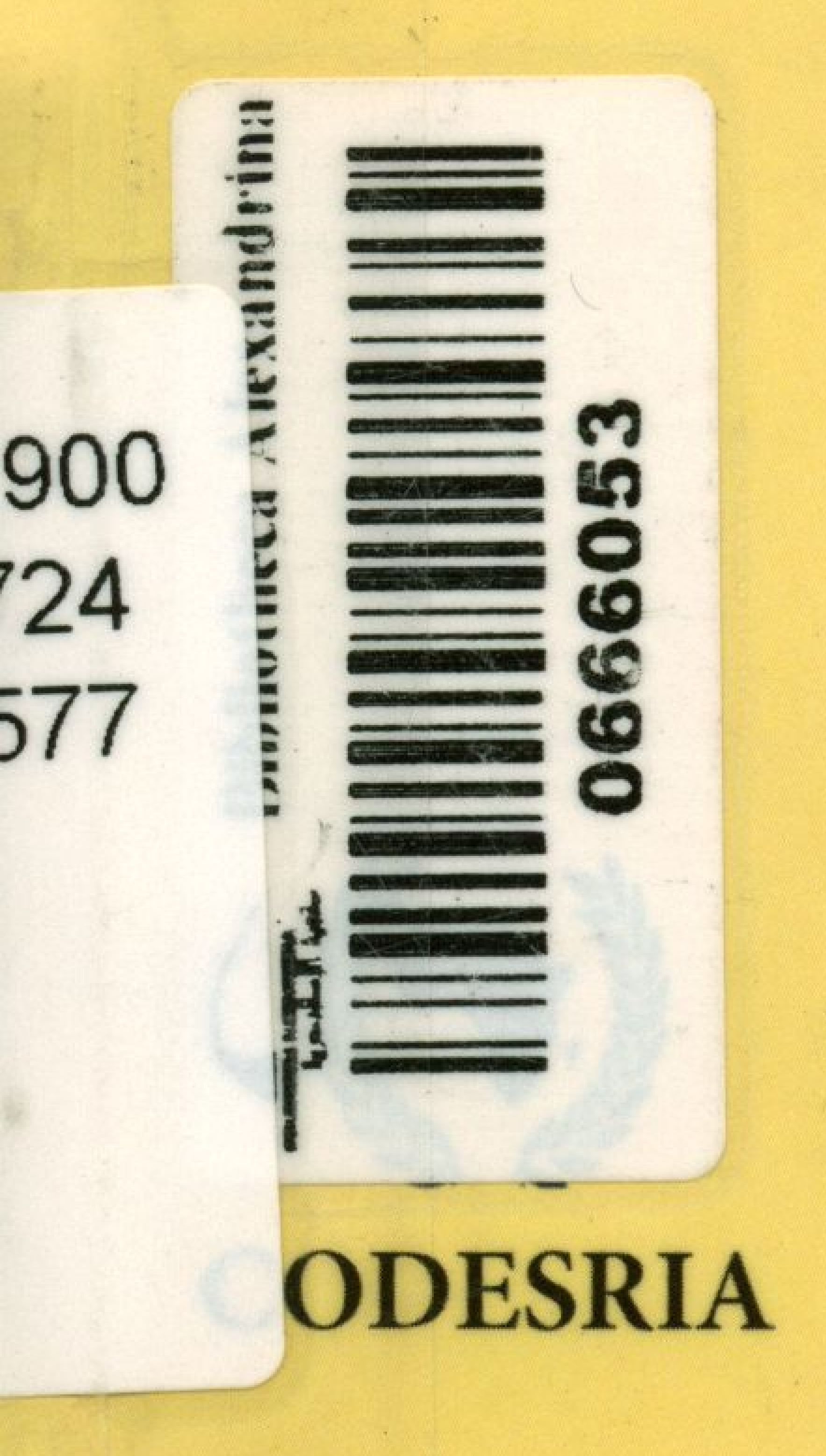
١. أبحاث مشروع المسألة الفلاحية والزراعية.

٢. المرأة في القطاع غير الرسمي.

٣. تمويل التعليم.

Jomo Kwame Sundaram

# *Économic Considerations for a renewed nationalism*




CODESRIA

Council for the Development of Social Science Research in Africa
Conseil pour le developpement de la recherche en sociences sociales en Afrique